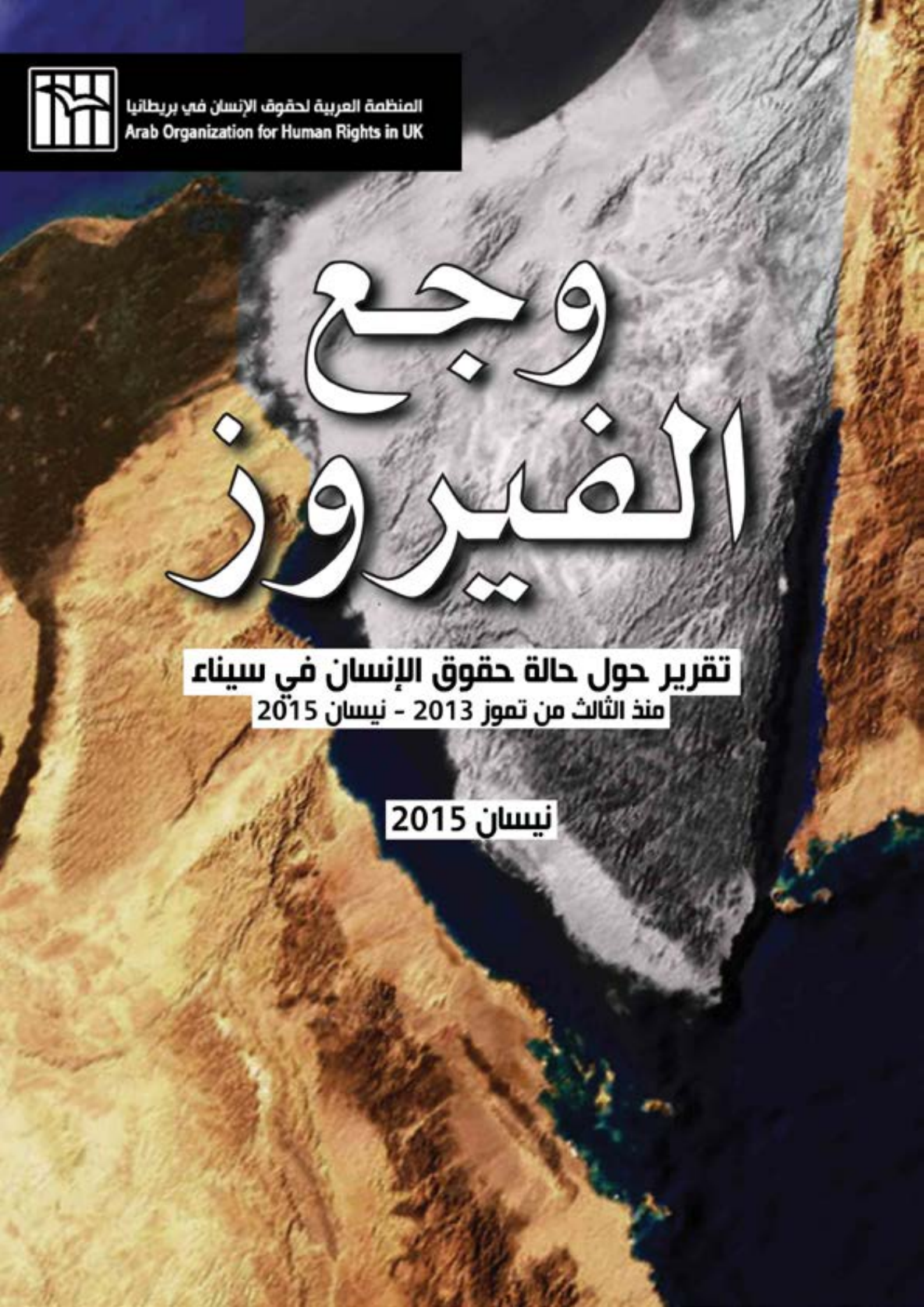
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK
وجع الفيروز
تقرير حول حالة حقوق الإنسان في سيناء
منذ الثالث من تموز 2013 - نيسان 2015
نيسان 2015

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

منظمة غير حكومية مستقلة مقرها الرئيسي لندن ، تعمل من أجل رفعة حقوق الإنسان
في الوطن العربي وهي جزء لا يتجزأ من شبكة منظمات حقوق الإنسان في العالم

جميع الحقوق محفوظة © 2015

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

Arab Organization for Human Rights in UK

PO BOX 68981 LONDON NW26 9FY
Email: info@aohr.org.uk Web: www.aohr.org.uk

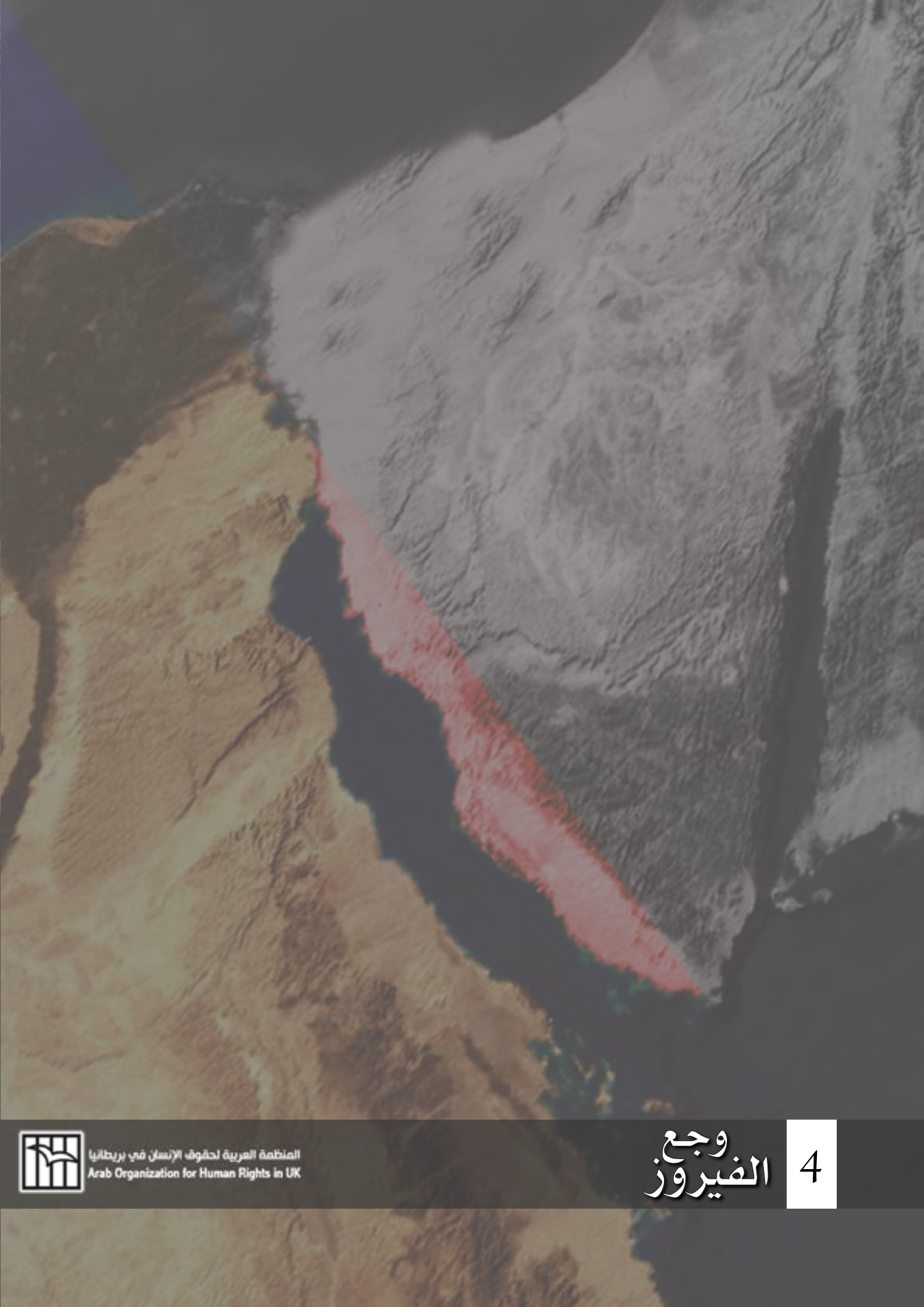

4 وجع الفيروز

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

الفهرس

ملخص تنفيذي	6
مقدمة	12
آلية التوثيق وجمع البيانات	17
نظرة على سيناء	21
شيطنة سيناء	25
حول الإرهاب في سيناء	29
صناعة الإرهاب	35
1. الظلم الاجتماعي في سيناء	38
2. توفير حاضنة مجتمعية للتطرف	40
3. النتائج العكسية للدعم الدولي والتنسيق الأمني المصري الإسرائيلي	42
4. انتهاكات حقوق الانسان في سيناء	45
أ. القتل خارج إطار القانون	46
ب. تعريض المواطنين للاختفاء القسري	51
ت. الاعتقال التعسفي	54
ث. التهجير القسري وهدم المنازل وتجريف المزارع	56
ج. حظر التجوال	61
الإطار القانوني	64
الخلاصة والتوصيات	70

الملخص التنفيذي

6 وجع الفيروز

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

الملخص التنفيذي

شبه جزيرة سيناء منطقة مصرية عانت من التغييب والإهمال المتعمد على مدار عقود ثم هي الآن متهمة من قبل النظام المصري بأنها وكر لجماعات إرهابية تشكل تهديدا جسيما على كامل الدولة المصرية والمنطقة.

شبه الجزيرة الواقعة في الجزء الآسيوي شمال شرق جمهورية مصر العربية والبالغ مساحتها حوالي 61.000 كيلو متر مربع أي حوالي 6 % من مساحة مصر لم تكن يوما ضمن الإهتمامات العليا لحكومة مصرية أو رئيس على الرغم من حساسية موقعها، وكل ما نالته سيناء وعود وخطط من السياسيين دون أن تترجم على أرض الواقع.

التصريحات الرسمية حول أوضاع سيناء الأمنية كانت دائما رهنا بالحالة السياسية والمزاج العام للنظام الحاكم ففي عصر الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك كانت التصريحات الرسمية تؤكد أن هناك سيطرة أمنية على سيناء وأن العناصر الإرهابية محدودة النشاط والأثر وأن الدولة تفرض سيادتها على المنطقة بشكل كامل دون أن تتعرض لخطر مقلق، وفي أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 وردا على تصريحات لمسؤولين إسرائيليين عن توتر الأوضاع في سيناء وتزايد النشاطات الإرهابية على الحدود الشرقية قال مسؤولون مصريون بتاريخ 21 /4/ 2012 أن هذه المزاعم والتحذيرات تطلقها إسرائيل من وقت إلى آخر بهدف ضرب السياحة في سيناء والإضرار بسمعة مصر، وشددوا على أن سيناء آمنة تماما وأن هذه المزاعم ليس لها أي أساس من الصحة.

ثم في أعقاب عملية إرهابية وقعت مع بداية حكم الرئيس محمد مرسي والتي راح ضحيتها 16 جندي مصري بتاريخ 5 /8 /2013 قامت القوات المسلحة بعملية أمنية موسعة بالتنسيق مع الشرطة وقبائل سيناء وفي هذه الأثناء صرح المتحدث باسم القوات المسلحة أن "عدد الخارجين عن القانون من 400 إلى 600 فرد"، مع تصريحات وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي في هذا الوقت حول سيطرة الجيش على الأوضاع الأمنية وحرصه على المدنيين وعلى عدم تشكيل عدو من أهالي سيناء جراء أي تصرف عشوائي يصب في صالح زيادة التطرف.

ثم ما لبثت هذه التصريحات في أعقاب الثالث من يوليو2013 من نفس الجهة القائمة على العملية الأمنية بسيناء . القوات المسلحة . أن تتحول تماما لتتطابق مع التصريحات الإسرائيلية التي طالما انتقدتها السلطات المصرية المتعاقبة فتحدثت عن وجود خطر داهم وإرهاب منظم وضخم يهدد سيناء ومصر والمنطقة.

لتعقب هذه التصريحات عملية أمنية شرسة بتنسيق كامل مع إسرائيل وصل إلى حد استخدام الطيران الإسرائيلي لاستهداف مواقع في سيناء وفق تقارير عسكرية، مع السماح للجيش المصري -من قبل إسرائيل-إدخال آليات ومعدات حرب ثقيلة وطائرات لتنفيذ خطة الجيش الأمنية في سيناء.

وخلال الفترة منذ الثالث من يوليو 2013 وحتى 31يناير2015 تعرض أهالي سيناء إلى كافة أنواع الانتهاكات، وفق عملية رصد كمي للتصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قامت قوات الجيش بقتل 618 شخصاً وصفتهم بالإرهاب، كما قُتل 115 شخصاً بصورة عشوائية أثناء الاشتباكات التي دارت بين الجيش ومسلحين، كما تم اعتقال 1906 شخصاً من المطلوبين أمنياً، 793 شخصاً تحت دعوى الاشتباه، بالإضافة إلى تجريف105 مزرعة للزيتون، ومساحة (23.1 دونم) من مزارع مختلفة خارج نطاق القرار الحكومي بعزل الشريط الحدودي والذي تم تجريف كامل الأراضي الزراعية الموجودة فيه بطول 13,5 كيلو متر وعرض ألف متر، وإحراق عدد 545 سيارة، وعدد 1111 دراجة بخارية.

وتؤكد الشهادات أن المئات من أهالي سيناء اعتقلوا بشكل عشوائي بلا تهمة أو لمعارضتهم للنظام كما تعرض عشرات المعتقلين للتصفية بالرصاص الحي، إضافة إلى عشرات الأسر الذين تعرض ذووهم للاختفاء القسري ولم تجل السلطات مصيرهم حتى تلك اللحظة، كما تعرض آلاف الأشخاص لعمليات تهجير جماعي من منازلهم بعد قرار حكومي بإخلاء الشريط الحدودي في مدينة رفح على مساحة 1000 متر بطول الشريط الحدودي، لتهدم القوات المسلحة 2022 منزلا يقطن فيها 3206 أسرة.

بالإضافة إلى ما تم رصده من التصريحات المتتابعة لنتائج العمليات الأمنية والتي تحدثت عن هدم 169 منزلاً، و1457عشة في أماكن متفرقة من شمال سيناء لا تدخل ضمن نطاق القرار الحكومي والمؤكد أن تلك الأعداد أكثر من هذا بكثير فالشهادات تؤكد أن الجيش يقوم بقصف أي عدد من المنازل إذا ما وقعت في نطاقه أي عملية مسلحة أو زرع عبوة ناسفة، كصورة من صور العقاب الجماعي للأهالي لعدم إبلاغهم عن تلك العمليات.

لم يتسن لأي جهة حتى الآن الوقوف على أعداد الضحايا في سيناء بدقة فعملية التوثيق في سيناء مهمة مستحيلة والسلطات لا تسمح لأي عمل حقوقي أو صحفي بالتحرك على أي مستوى.

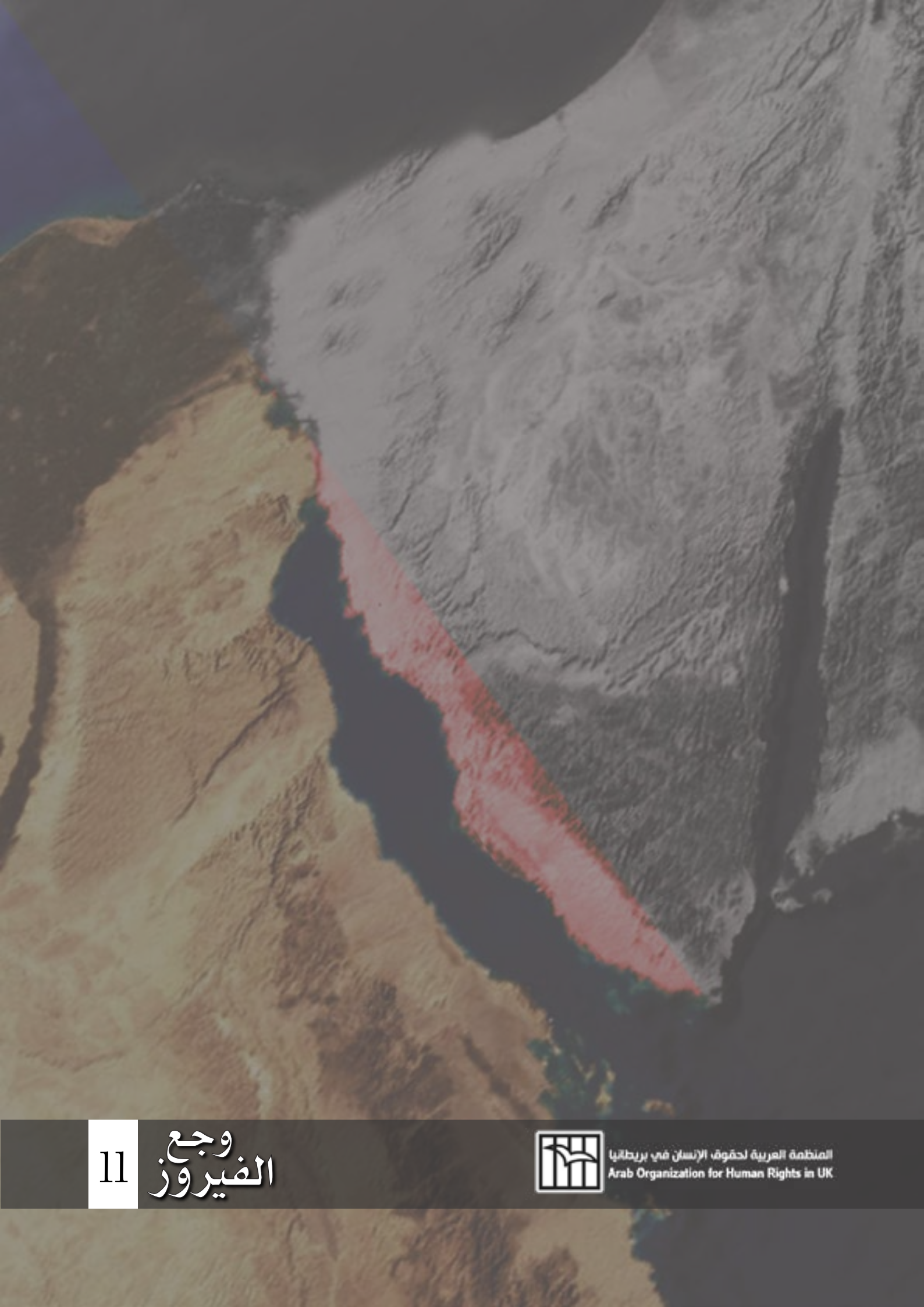

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

مقدمة

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

شبه جزيرة سيناء والتي يعرفها المصريون بـ(أرض الفيروز) عانت دائما من نقص الخدمات والظلم الاجتماعي لعقود طويلة إضافة إلى ضعف للتواجد الأمني المصري جراء اتفاقية كامب ديفيد الموقعة بين مصر وإسرائيل عام 1978 مما جعلها مقرا للكثير من المهربين وتجار المخدرات والخارجين عن القانون.

كما عانى أهالي سيناء من عمليات التشويه والتجريم الجماعي والتجاوزات من قبل رجال الأمن، فمجرد حمل هوية توضح إقامتك في سيناء مبرر كاف للتعرض للتوقيف والتفتيش بصورة مهينة، وكأنه متهما بارتكاب جريمة حتى إثبات العكس.

في أعقاب الثالث من يوليو 2013 بدأت السلطات المصرية حملة ضخمة للترويج لواقع وجود إرهاب في سيناء بصورة ضخمة يُشكل خطرا داهما على كل مصر وعلى المنطقة بأسرها، وجاءت تلك الحملة في سياق تسويق النظام المصري لنفسه كونه أحد الأنظمة المحاربة للتطرف والإرهاب في المنطقة.

هذه الدعاية المصرية تمت ترجمتها إلى عمليات عسكرية موسعة على مناطق واسعة في سيناء استُخدمت فيها آليات عسكرية ثقيلة أشبه بتلك التي تُستخدم في الحروب النظامية بين الدول، فأوقعت مئات القتلى والجرحى وآلاف المعتقلين والمفقودين والمُهجّرين قسرا، إضافة إلى هدم مئات المنازل والعشش وتجريف عشرات المزارع.

وفي ظل تقارب كامل بين السلطتين المصرية والإسرائيلية وتنسيق أمني وصل إلى حد قيام الآليات العسكرية الإسرائيلية بعمليات في سيناء على حد تقارير عسكرية، حظيت تلك الممارسات التي تشكل جرائم حرب بدعم أمريكي وصمت دولي كامل.

إلا أن ممارسات أجهزة الأمن المصرية واستخدامها الأسلحة الأكثر فتكا في عملياتها العسكرية في سيناء، واستمرار الظلم الاجتماعي البين لأهالي سيناء وسقوط هذا الكم الضخم من الضحايا الأبرياء إضافة إلى التنسيق الأمني المصري الإسرائيلي الذي لم يعد خافيا على سكان سيناء قد يأتي بأثر عكسي تماما لما تريده السلطات المصرية، فهذه الأسباب مبررات كافية لصناعة الإرهاب ولتوفير حاضنة مجتمعية له.

الخوف في سيناء وفقد الأمل في أي انتصاف أو تغيير حقيقي هو السمة السائدة، مما يجعل جمع الشهادات والتواصل مع الضحايا وشهود العيان مهمة شديدة الصعوبة، ولذات الأسباب لا يمكن الوقوف على حصر دقيق لأعداد الضحايا ممن تعرض ذووهم خلال عمليات الجيش الأمنية للقتل أو الإصابة أو الاختفاء القسري أو الاعتقال التعسفي أو لعمليات هدم المنازل وتجريف الأراضي المزروعة وغيرها من الانتهاكات.

وفي ظل هذه الصعوبات تم الاعتماد على عمليات حصر كمي بشكل دقيق لكافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن القوات المسلحة المصرية كونها المسؤولة ميدانيا عن إدارة العمليات العسكرية.

وأكدت المعلومات والشهادات الخاصة بضحايا ومراقبين وشهود عيان أن خطرا داهما يتشكل في سيناء جراء تصاعد الحالة الثأرية لدى سكان سيناء في ظل الزيادة اليومية في أعداد الضحايا من المواطنين، مع توفير السلطات المصرية حماية كاملة لمرتكبي تلك الجرائم وتعزيز سياسة الإفلات من العقاب، وفي المقابل حالة الحرمان الكامل من حماية القانون وسد كافة المسارات للانتصاف القانوني لسكان سيناء.

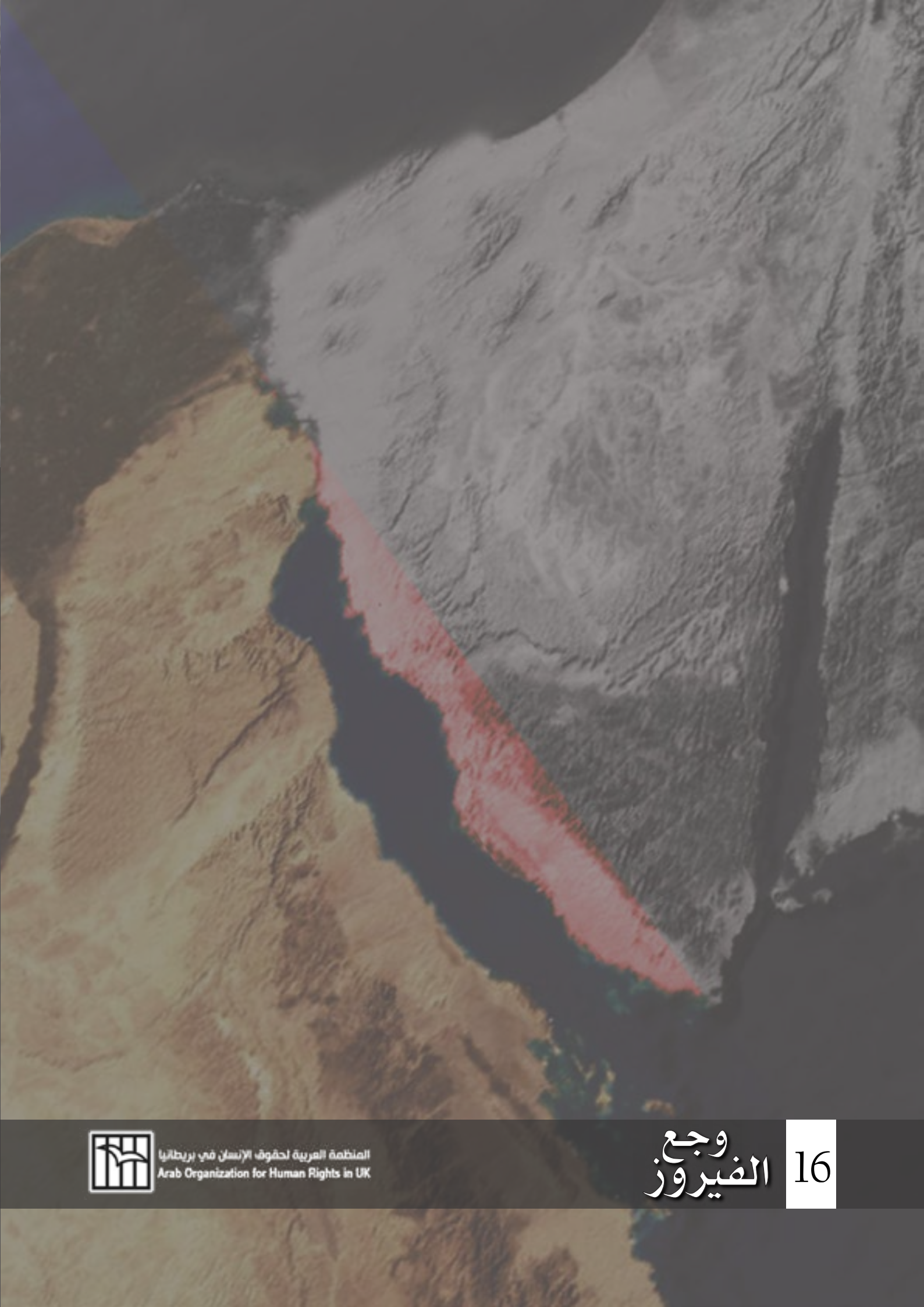

16
وجع الفيروز
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

آلية التوثيق وجمع البيانات

17 وجع الفيروز

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

آلية التوثيق وجمع البيانات

تم الإعتماد في عملية التوثيق وجمع المعلومات على مصادر رسمية بالدولة المصرية مثل موقع الهيئة العامة للاستعلامات والمواقع الرسمية للمحافظات بجمهورية مصر العربية والبيانات المعتمدة من وزارة الدولة المصرية للتنمية الإدارية، والكتاب الإحصائي الصادر رسميا عن مركز المعلومات المصري، وتمت الاستعانة بتقارير صحفية مصرية وأجنبية لوصف الواقع أو لتحليله دون أن يتم الاعتماد على أي حصر رقمي ورد فيها.

كما تم التوصل إلى أعداد الضحايا المذكورين بالتقرير سواء ضحايا العمليات الإرهابية أو ضحايا العمليات الأمنية من خلال عملية رصد كمي لنتائج العمليات الأمنية التي تم الإعلان عنها تباعا من قبل القوات المسلحة المصرية والبيانات الصادرة رسميا عنها أو عن متحدثها الرسمي حيث بلغت تلك التصريحات منذ الثالث من يوليو 2013 وحتى 31 يناير 2014 حوالي 223 تصريحا وبيانا رسميا، تحدث 151 تصريح وبيان من بينهم عن آثار ونتائج العمليات الأمنية في سيناء، بينما تحدث 72 بيان وتصريح رسمي عن آثار العمليات الإرهابية في سيناء.

ومن ثم تم جدولة تلك المعلومات وتقسيمها نوعيا وزمنيا ثم تحليلها تحليلا كميا للوصول إلى حصر عددي دقيق مستنتج من إجمالي تلك التصريحات وهو الأسلوب المعتمد في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية [1].

تم تجنب أي إحصاءات غير رسمية لعدم وجود آلية موثقة للوقوف على صحتها ولنقص كبير في البيانات الموجودة بها مع الاستفادة من الشهادات المباشرة للضحايا أو لصحفيين كشهود عيان.

تم التواصل مع كل من وزارة الدفاع المصرية ووزارة الداخلية ومساعد وزير الداخلية المصري لشؤون حقوق الإنسان للوصول إلى تفسيرات سقوط هذا الكم من الضحايا والإطار القانوني الذي تنتهجه السلطات المصرية كمبرر لعمليات هدم وإحراق المنازل والعشش لمواطنين وإحراق سيارات ودراجات بخارية وتجريف مزارع وأفدنة زراعية، وكذلك حول ما إذا كان قد تم فتح تحقيق محايد في عمليات القتل والإصابات الجسدية التي أعلن عنها الجيش والشرطة، وحول السبل المتاحة للانتصاف القانوني لأهالي سيناء إذا اشتكوا من ثمة انتهاك، إلا أن أيا من تلك الجهات لم يعط أي رد على الرغم من تكرار الطلب.

---

[1] عملية تحليل البيانات ورشة عمل من الوكالة الأمريكية للتنمية الإدارية في البرنامج (ECSS)
Egypt Civil Society Support Project

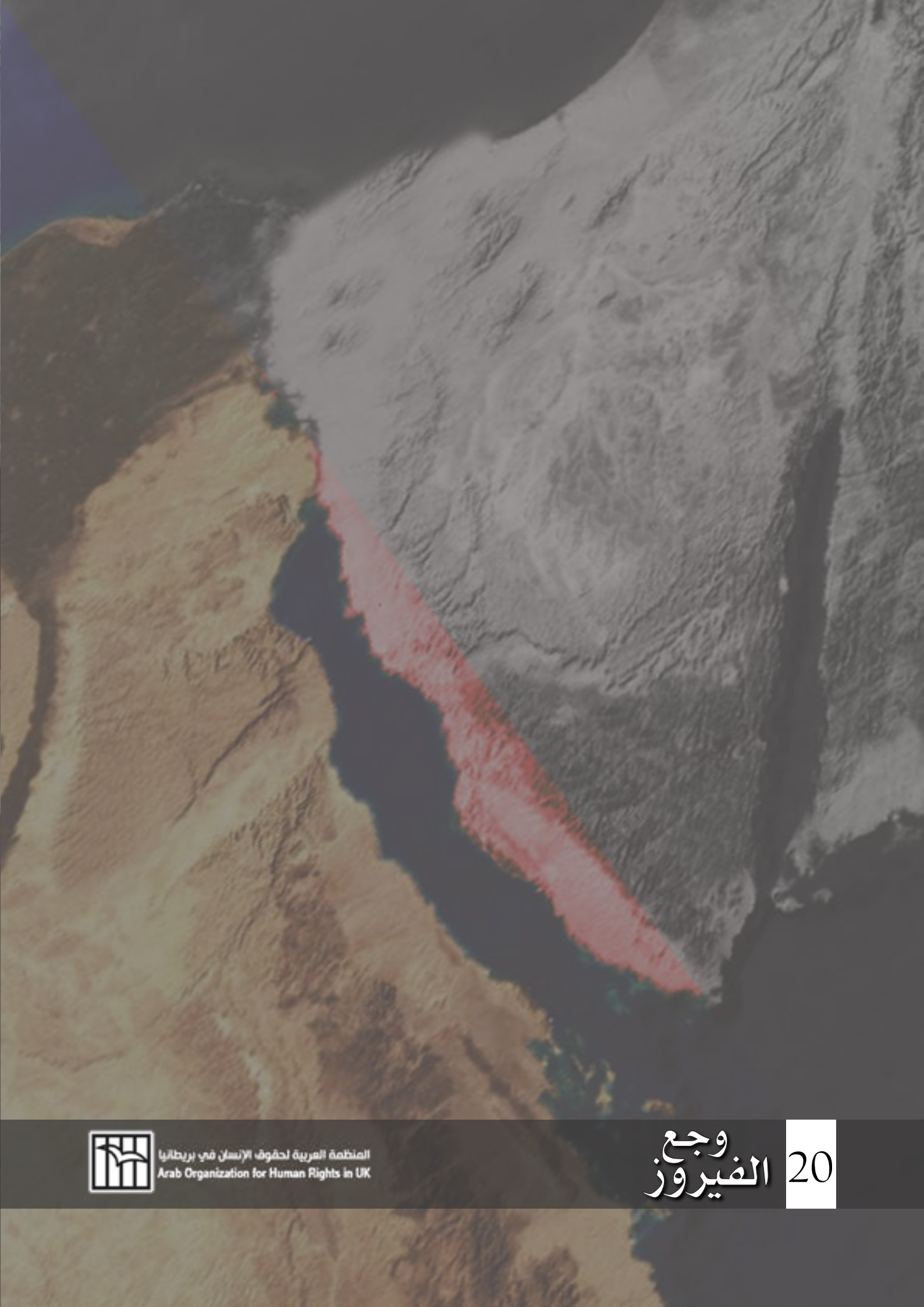

20
وجع الفيروز
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

نظرة على سيناء

وجع الفيروز 21

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

نظرة على سيناء

تقع شبه جزيرة سيناء في الجزء الآسيوي شمال شرق جمهورية مصر العربية وتبلغ مساحتها حوالي 61.000 كيلو متر مربع أي حوالي 6 % من مساحة مصر وهي الساحة التي يوجد بها محافظتين من محافظات جمهورية مصر العربية ضمن التقسيم الإداري للدولة هما شمال وجنوب سيناء [1].

[1] "بوابة معلومات مصر" موقع رسمي تابع لمجلس الوزراء

وقد بلغ عدد سكان سيناء طبقا للتعداد العام (2014) نحو 586,558 ألف نسمة منهم 421.984 ألف نسمة في محافظة شمال سيناء و164.574 ألف نسمة في محافظة جنوب سيناء أي ما يعادل تقريبا 0,68% من إجمالي عدد سكان مصر [1].

محافظة جنوب سيناء الأقل في التعداد السكاني تتكون من 5 مراكز إدارية ويوجد فيها 8 مدن و8 وحدات محلية قروية و81 تجمع بدوي، كما تنقسم شمال سيناء إلى 6 مراكز رئيسة وهي العريش أكبر المدن وعاصمة شمال سيناء وفيها ثلث سكان المحافظة تقريبا ومركزي رفح والشيخ زويد، ومركز بئر العبد، وأخيرا مركزي نخل والحسنة [2].

[1] الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بجمهورية مصر العربية
[2] البوابة الإلكترونية لمحافظة شمال سيناء

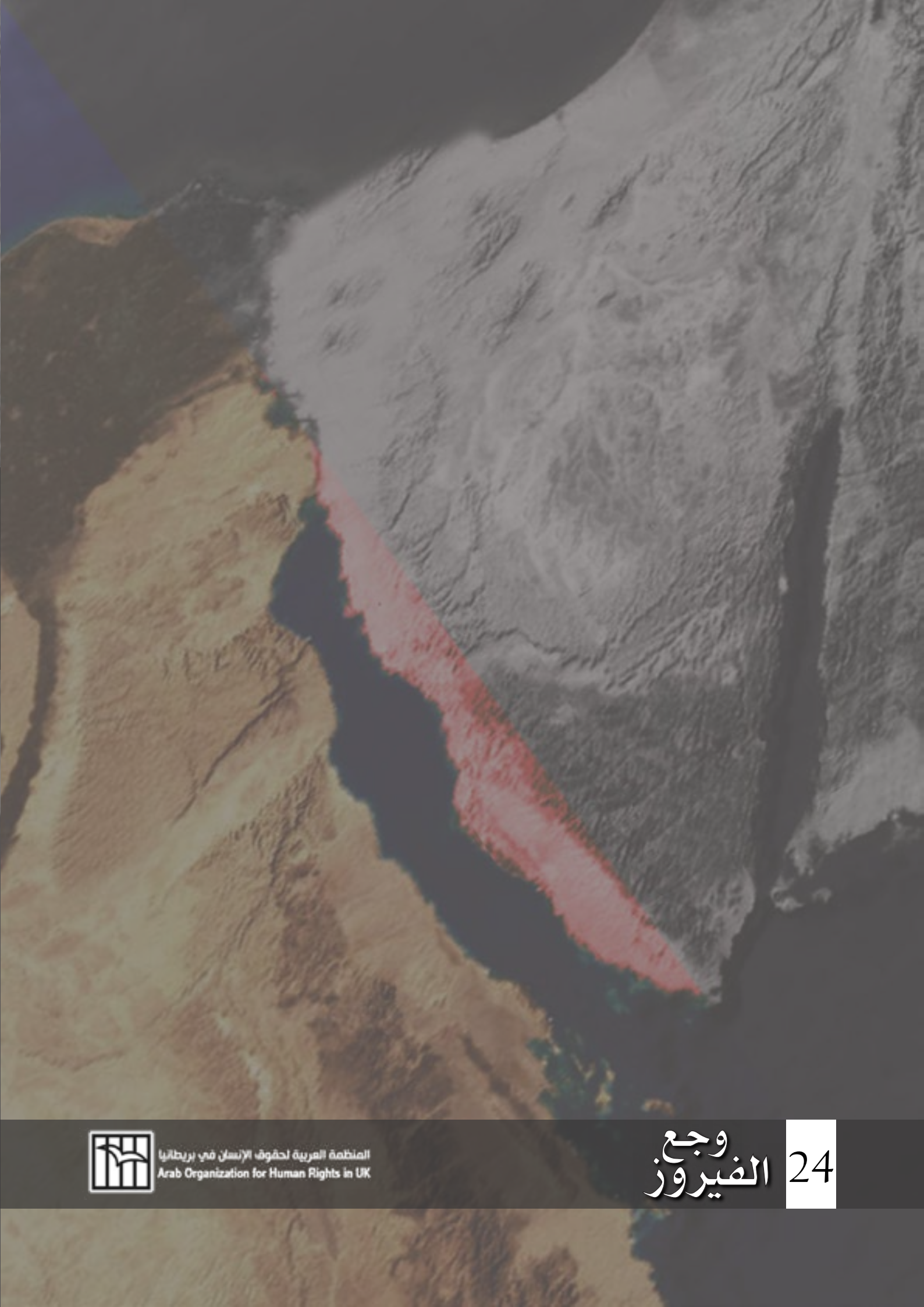

24

وجع الفيروز

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

شيطنة سيناء

وجع الفيروز 25

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

عانى أهالي سيناء من عمليات التشويه والتجريم الجماعي على مدار عقود فيكفي أن تحمل هوية توضح إقامتك في سيناء كي تتعرض للتوقيف والتفتيش بصورة مهينة، فالمواطن المصري في سيناء مشتبه به طوال الوقت فهو متهم بالبلطجة وتهريب السلاح والمخدرات واللاجئين، حتى لو أثبت العكس.

قبل ثورة يناير كان الأمن المصري يتعامل مع المواطنين في سيناء بطريقة أشبه بأساليب قوات الاحتلال المدافع الرشاشة مثبتة فوق المدرعات التي تجوب الشوارع، فرق مكافحة الإرهاب الدولي تتعامل بعنفها المعهود مع مواطنين أبرياء قتل واعتقال تعسفي وتعذيب بالجملة، وقد زاد الأمر بعد تفجيرات طابا وشرم الشيخ عامي 2004، 2005 [1].

في أعقاب ثورة يناير اختفت الشرطة بشكل كامل من سيناء لتشيع حالة من الفوضى ويعود الوضع الأمني إلى المربع صفر حتى بدأت عملية أمنية في سيناء تحت اسم العملية «نسر» بتاريخ
15 /8 /2013 الهادفة لضبط الأوضاع الأمنية في سيناء بعد قيام مسلحين بتفجير خط الغاز المتجه لإسرائيل والاعتداء على قسم شرطة العريش وسط إشارات إعلامية غير مستترة عن أن سيناء تشكل خطرا

[1] تقرير سيناء تتمرد على «الخيمة» وترفض «التهميش» و«الاشتباه» بجريدة المصري اليوم، تاريخ النشر: الاثنين, 6- 8- 2012

على الأمن المصري ليعود التعامل الأمني مع المواطنين إلى سابق عهده.

عقب تولي الدكتور محمد مرسي رئاسة الجمهورية بأيام بتاريخ 5 /8 /2013 وقعت عملية إرهابية راح ضحيتها 16 جندي مصري ليعود الإعلام إلى شن حملة شيطنة لسيناء عموما.

ثم بلغ الأمر ذروته بعد الثالث من يوليو لتتحول سيناء إعلاميا ووفق التصريحات الرسمية إلى أكبر خطر يهدد مصر ويتم التنكيل بكل أهالي سيناء بلا استثناء دون تفرقة بين العناصر المسلحة أو المواطنين البسطاء.

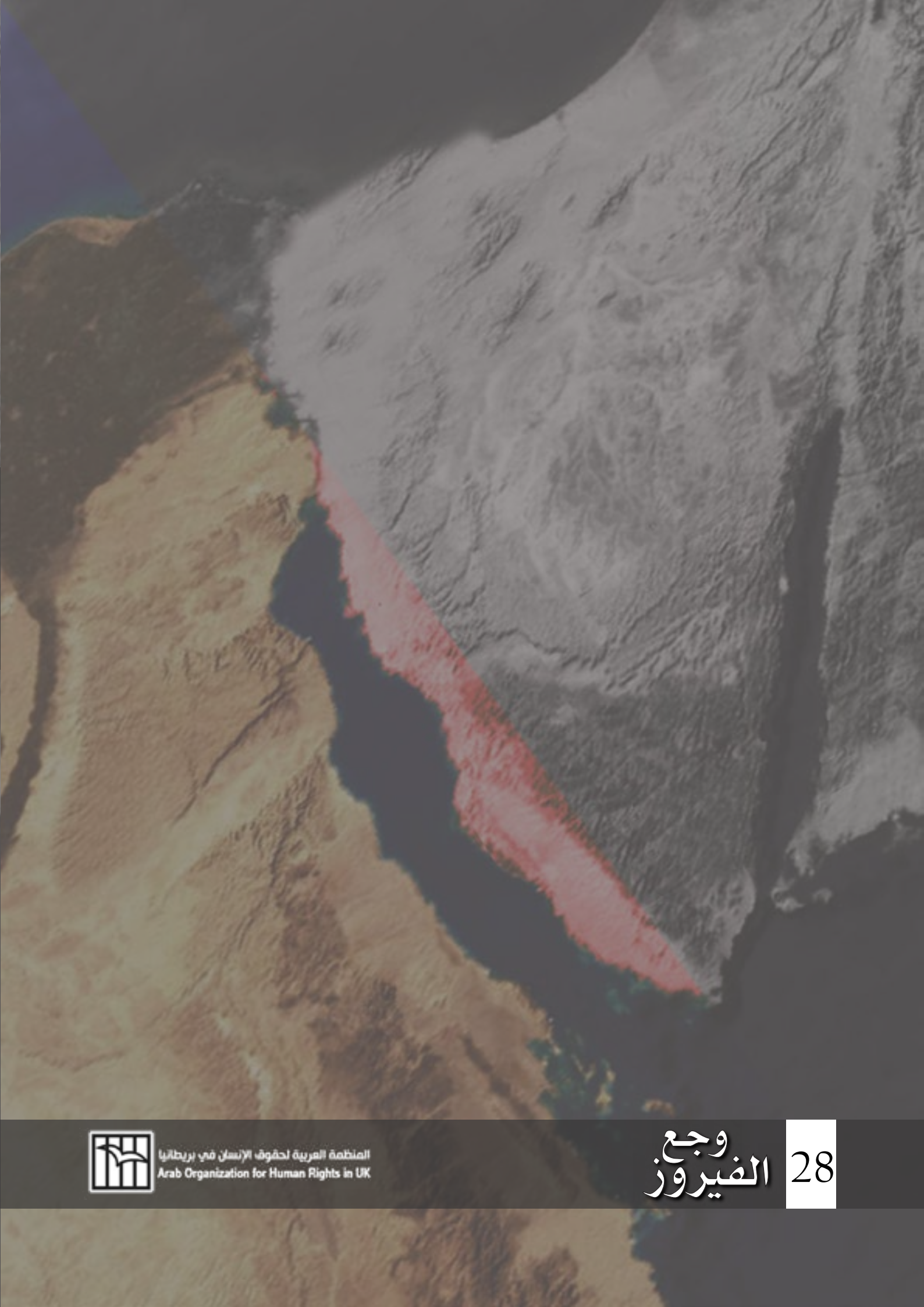

28

وجع الفيروز

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

حول الإرهاب في سيناء

وجع الفيروز 29

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

شهدت محافظتي سيناء بعض العمليات الإرهابية في العشر سنوات الأخيرة إلا أنها لم تصل إلى درجة الظاهرة التي يمكن وصف سيناء فيها بأنها بؤرة للإرهاب أو ما إلى ذلك، وكانت التصريحات الرسمية المصرية تشير بشكل واضح إلى أن سيناء آمنة تماما ولا تمثل خطرا أمنيا لا على مصر ولا على دول الجوار.

بتاريخ 21 / 4 / 2012 نفى مصدر أمني رفيع المستوى وجود أي توتر على الحدود الشرقية بين سيناء وإسرائيل ونفى صحة المزاعم الإسرائيلية حول تزايد النشاطات الإرهابية على الحدود مؤكداً أن هذه المزاعم والتحذيرات تطلقها إسرائيل من وقت إلى آخر بهدف ضرب السياحة في سيناء والإضرار بسمعة مصر، وشدد المصدر الأمني على أن سيناء آمنة تماما وأن هذه المزاعم ليس لها أي أساس من الصحة مشيرا إلى أن أرض الفيروز آمنة تماما بفضل أهلها من بدو سيناء الذين طالما كانوا وسيظلون حراس البوابة الشرقية للبلاد [1].

[1] منشور على موقع الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ النشر: السبت 21 / 4 / 2012 . موقع حكومي رسمي

في أعقاب ذلك ومع بداية حكم الرئيس محمد مرسي وقعت عمليات إرهابية محدودة أشهرها تلك التي راح ضحيتها 16 جندي مصري بتاريخ 5 /8 /2013 وعلى إثر ذلك تم السماح لمصر -بموجب ملحق معاهدة السلام مع إسرائيل -بتحريك سبع كتائب إضافية إلى سيناء، وأشارت بعض التقارير حينها إلى أن التواجد الأمني المصري على طول الحدود مع إسرائيل غير كافٍ بشكل خطير [1].

وحينها قامت القوات المسلحة بعملية أمنية موسعة بالتنسيق مع الشرطة وقبائل سيناء لضبط الأمن في المنطقة وفي مؤتمر صحفي عقده المتحدث باسم القوات المسلحة أكد أن "عدد الخارجين عن القانون نقدرهم من 400 إلى 600 فرد" مشيرا إلى أنه في إطار العملية قام الجيش بالاشتباك مع عدد من المسلحين مما أدى إلى مقتل 32 منهم وإصابة فرد واحد واعتقال آخرين وعرضهم على جهات التحقيق دون أن يُصب أي من أفراد سيناء المدنيين معتبرا هذا نجاحا للعملية [2].

---

[1] مقال منشور بموقع معهد واشنطن بعنوان الإرهاب في سيناء: اختبارات للرئيس مرسي والمؤسسة العسكرية المصرية لكاتبه روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن واريك تراجر زميل الجيل القادم في المعهد.

[2] خبر بجريدة الفجر المصرية بتاريخ 8 /9 /2012 نقلاً عن المؤتمر الصحفي للمتحدث باسم القوات المسلحة لاستعراض نتائج العملية العسكرية في سيناء.

في أعقاب الثالث من يوليو2013 تصاعدت العمليات المسلحة ضد الجيش والشرطة لتوقع عشرات الضحايا بينهم مدنيين، فوفق التصريحات الأمنية الرسمية خلال الفترة من 3 /7 /2013 وحتى 31 /1 /2015 وقعت 72 عملية إرهابية في سيناء راح ضحيتها 260 قتيلا، 389 مصابا أغلبهم من الجيش والشرطة [1].

[1] عملية رصد كمي من واقع التصريحات الأمنية الرسمية والمنشورة على الصفحة الرسمية للمتحدث باسم القوات المسلحة المصرية ووسائل إعلام مصرية.

خلال تلك الفترة كانت التصريحات الرسمية المصرية ترسم صورة ضخمة للإرهاب في سيناء وتصف الوضع بالخطير الذي قد يهدد أمن مصر بشكل كامل وتشير على خلاف التصريحات السابقة أن الإرهاب قديم ومتجذر ويهدف إلى فصل سيناء عن السيادة المصرية فصرح مصدر رسمي في مصر بتاريخ 10 /9 /2013 أن "تخوض الدولة حربا من خلال العمليات التي تقوم بها قوات من الجيش والشرطة لتطهير سيناء من العناصر الإرهابية والتكفيرية التي سعت خلال السنوات الأخيرة إلى التمركز فيها لإقامة إمارة الإرهاب وإخضاع هذا الجزء العزيز الغالي من أرض مصر لسيطرتها، ومن ثم تمثل عامل قوي لنزع هذا الجزء عن أرض مصر" [1].

وعلى إثر تلك الحملة قامت السلطات المصرية بشن ما يشبه حربا نظامية استخدمت فيها الطائرات والدبابات والأسلحة الثقيلة والقذائف المدفعية والتي راح ضحيتها نتيجة الاستخدام العشوائي للقوة قتلى وجرحى وخسائر مادية جسيمة.

[1] منشور بموقع الهيئة العامة للاستعلامات. موقع رسمي. تاريخ النشر: الثلاثاء, 10 سبتمبر 2013

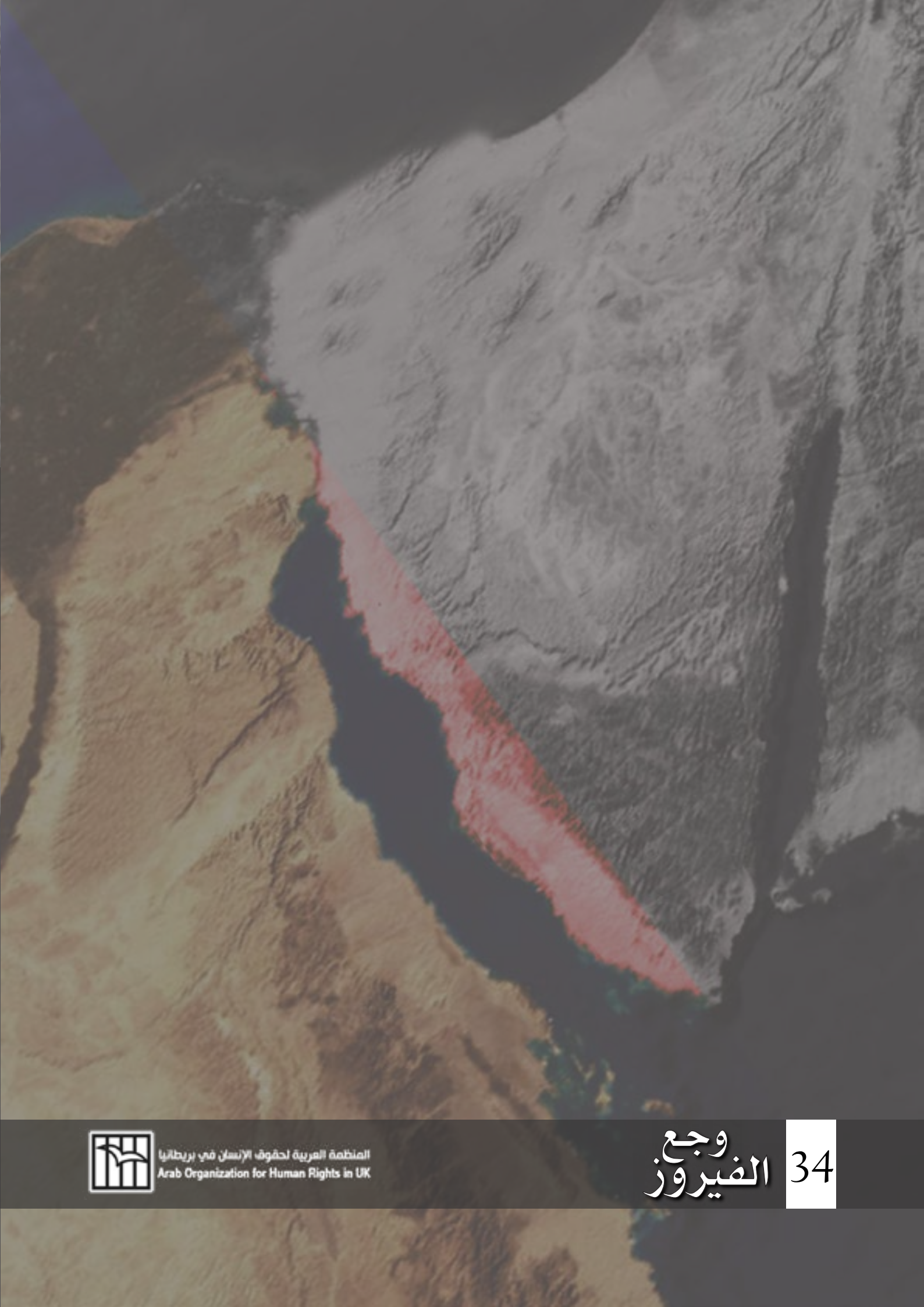

34

وجع الفيروز

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

صناعة الإرهاب

وجع الفيروز 35

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

يقول أحد الصحفيين المقيمين بسيناء في إفادته "المواطن السيناوي يلاقي الأمرين من جميع الأطراف الجيش والمسلحين، وبعد أن تفاقمت الأزمة اهتمت الدولة الآن بمساورة الدبابة وأهملت ماسورة المياه، فجعلت المواطن يدفع الثمن من حياته وماله وقوت يومه، إضافة إلى أن الدولة لا تفرق بين المواطن العادي والإرهابي، حتى صار المواطن يساوى بين الجيش وبين الجماعات المسلحة والإرهابية، فأصبح يطلق على إحدى الجماعات المسلحة الكتيبة 102، ويطلق اسم الكتيبة 103 على جماعة لصوص أخرى تقوم بالسطو المسلح على ممتلكات المواطنين في الطرق الفرعية، تشبيهاً باسم الكتيبة 101 التابعة للجيش المصري، والتي يتم اقتياد معظم الذين يتم القبض عليهم إليها"[1].

ويبدو أن آثار العمليات الأمنية في سيناء هو المصنع الأقوى لصناعة التطرف نظرا لعوامل متعددة فوفق شهادة أحد الصحفيين بسيناء أفاد بأن "غالبية هؤلاء المسلحين رجال وقع عليهم وعلى أسرهم ظلم جسيم، ولم يُراعى في التعامل معهم معايير القبلية بمعنى أن لكل فعل رد فعل، انضم للتنظيم عددا كبيرا من الشباب والرجال في الفترة الماضية ممن رأوا أن الطريق أمام أي عدالة أو انتصاف قانوني مقطوعة تماما خاصة بعد عمليات القتل والتهجير

[1] شهادة لصحفي مقيم بسيناء

والتعذيب والإختفاء القسري المنهجة، والأمر يتحول مع الوقت إلى مواجهات ثأرية بهدف الانتقام"[1].

وتؤكد الشهادات والواقع الميداني أن ممارسات الجيش المصري في سيناء لا تحقق سيادة الدولة، التي اهتزت لسببين رئيسيين أولاً عدم اكتمال السيادة الأمنية المصرية منذ عقود بسبب اتفاقية كامب ديفيد، وثانياً تدني مستوى قطاع الخدمات الحكومية والظلم الاجتماعي البين الذي يعاني منه السكان مما جعل المنطقة الشرقية في سيناء نهباً للظروف وبيئة خصبة لتكوين المهربين والجماعات المسلحة وتجار المخدرات.

[1] شهادة لصحفي مقيم بسيناء

1 الظلم الاجتماعي في سيناء:

يعيش غالبية سكان سيناء معتمدين على الزراعة واستصلاح الأراضي إلى جانب الصيد والرعي ونشاط محدود في مجال الصناعة والتعدين وفي مناطق محددة يزدهر نشاط السياحة كشرم الشيخ ودهب وطابا في جنوب سيناء والمناطق الساحلية في العريش بشكل موسمي دون أن يشكل ذلك إضافة لسكان المحافظتين حيث أن التوظيف في هذه الأماكن غالبا ما يكون للوافدين دون سكان سيناء، وعلى الرغم من الثروة الهائلة في أرض سيناء إلا أن نسب البطالة ترتفع فيها بشكل كبير نتيجة لسوء إدارة تلك الثروات على مدار سنوات طويلة وقلة عدد المشاريع الاستثمارية مما أدى إلى اعتماد أهلها بشكل كبير على الزراعة والحرف البسيطة

يقول السيناوي سلام غانم: «نسبة البطالة ضخمة في سيناء، ومن يجد فرصة عمل يعمل باليومية، أغلبية الوظائف الحكومية يشغلها أبناء الوادي لا أبناء سيناء، أنا أعمل في شركة الكهرباء منذ ثماني سنوات، وفي بداية العام الجاري أنهوا عقودنا واستبدلونا بموظفين من وادي النيل، وهذا يزيد من إحساس أبناء سيناء بالتهميش» [1].

---

[1] تقرير سيناء تتمرد على «الخيمة» وترفض «التهميش» و«الاشتباه» بجريدة المصري اليوم، تاريخ النشر: الاثنين, 6- 8- 2012

ووفقا للكتاب الإحصائي الرسمي لمحافظة شمال سيناء لعام 2013 فإن عدد العاملين في القطاعات الثلاثة الحكومي والعام والخاص يبلغ 51549 شخصا أي ما يعادل نسبة 10% من إجمالي سكان المحافظة [1].

وإلى جانب البطالة والفقر والنقص الحاد في فرص العمل الكريمة تعاني غالبية مدن سيناء من إهمال جسيم في البنية التحتية وضعف كبير في المرافق العامة مما يصعب الحياة اليومية على المواطنين فهناك نقص في الكهرباء والاتصالات ومياه الشرب والصرف الصحي وغيرها من المرافق الأساسية [2].

[1] الكتاب الإحصائي لمحافظة شمال سيناء لعام 2013 صفحة 38،39
[2] الكتاب الإحصائي لمحافظة شمال سيناء لعام 2013 من صفحة 1 إلى 8

2 توفير حاضنة مجتمعية للتطرف:

بدى من الشهادات أن ممارسات الجيش في سيناء وتقديم الحلول الأمنية والتجاوزات الجسيمة بحق المواطنين توفر حاضنة مجتمعية للتطرف وتفتح الباب واسعا أمام مواجهات ثأرية لا تنتهي.

في مقال منشور في موقع معهد واشنطن بتاريخ 16 /1/ 2014 مع بداية تصاعد العمليات العسكرية من الجيش في سيناء قال ديفيد شينكر "أن الدرس المستفاد من سيناء والعراق والضفة الغربية وغيرها من الأماكن هو أن سياسات مكافحة الإرهاب الناجحة لا تتطلب أنشطة حركية من الجيش فحسب، بل تواجداً طويل الأجل لأفراد الشرطة والتزاماً حقيقياً بالتنمية الاقتصادية ، ورغم أنه قد يكون من السابق لأوانه أن نحكم على الحملة الوليدة للجيش المصري في سيناء، إلا أن التقارير ومقاطع اليوتيوب الواردة من المنطقة تفيد بأن الأضرار التي لحقت بالمنازل والبنية التحتية كانت هائلة إلى حد ما، ولهذا فعلى الرغم من أن تسليم طائرات الأباتشي الإضافية ونشرها قد يزيد من ضحايا الإرهابيين، إلا أن استمرار الأضرار الجانبية سوف يزيد من جموح سكان سيناء البدو الذين لا يحصلون على ما يستحقونه من خدمات، وربما يجعلهم متعاطفين مع «القاعدة».

ورغم أن قليلين سيثيرون تساؤلات حول الحكمة من وراء الهجوم الحالي الذي تشنه القاهرة، إلا أن الحكومة ستحسن صنعاً إذا عززت استراتيجيتها العسكرية بعناصر أخرى أقل فتكاً من القوة الوطنية لكي تضمن ألا تكون انتصاراتها باهظة الثمن أو قصيرة الأجل" [1].

ويبدو أن عمليات الجيش بالفعل كانت باهظة الثمن كما يبدو أنها تسير في اتجاه عكسي لا يؤدي إلا إلى خلق تهديد جسيم للمنطقة بأسرها.

[1] مقال منشور بموقع معهد واشنطن بعنوان مروحيات الأباتشي في سيناء، تاريخ النشر: الخميس 16/1/2014 د. ديفيد شينكر زميل أوفزين ومدير برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن

3 النتائج العكسية للدعم الدولي والتنسيق الأمني المصري الإسرائيلي:

أعلنت الإدارة الأمريكية على لسان المتحدثة باسم الخارجية الأميركية بتاريخ 16 أكتوبر 2014 أن الولايات المتحدة بدأت تسليم طائرات أباتشي لمصر ضمن دعمها لجهود مصر في مكافحة الإرهاب في إشارة إلى دعم أمريكي للعمليات العسكرية في سيناء دون أن تتأكد الولايات المتحدة من آلية وشرعية استخدام تلك الأسلحة [1].

كما صرح مسؤولون أمنيون إسرائيليون أن التنسيق الأمني مع مصر هو الأقوى بين الدولتين منذ قيام إسرائيل وهو ما تؤكده ممارسات السلطات المصرية في مدينة رفح والشيخ زويد من سعي حثيث لعزل هذه المنطقة لتأمين حدود إسرائيل ولخنق قطاع غزة بشكل كامل [2].

ويبدو أن هذا التنسيق الأمني جعل السلطات الإسرائيلية ومن خلفها الإدارة الأمريكية حريصة تمام الحرص على دعم ممارسات النظام المصري مهما كانت الخسائر في صفوف المدنيين، فرواية السلطات المصرية حول عملياتها العسكرية في سيناء هي الرواية المعتمدة المدعومة دوليا من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، مقابل ضريبة يدفعها النظام المصري إلى السلطات الإسرائيلية يصل لدرجة

---

[1] جريدة الأهرام المصرية، تاريخ النشر: الخميس, 16أكتوبر 2014

[2] جريدة الوطن المصرية نقلا عن القناة العاشرة الإسرائيلية، تاريخ النشر: الأحد, 1/ 2/ 2015

السماح للجيش الإسرائيلي باختراق السيادة المصرية حتى وإن حرص الجيش المصري على عدم إعلان ذلك، لكن الشهادات الواردة من سيناء تؤكد علم المواطنين بذلك.

نشر معهد واشنطن في 13 آب 2013 حول عملية مسلحة للطيران الإسرائيلي على الأراضي المصرية وقال "في التاسع من آب/أغسطس، وللمرة الأولى منذ أكثر من 30 عاماً، وردت بعض التقارير أن آليات عسكرية إسرائيلية دخلت مرة أخرى الأراضي المصرية، وفي اليوم نفسه، شنت طائرة إسرائيلية بدون طيار كانت قد اخترقت المجال الجوي في سيناء بموافقة من الحكومة المصرية هجوماً أسفر عن مقتل خمسة مسلحين كانوا يستعدون لإطلاق صاروخ على إسرائيل"[1].

وأضاف المقال أن الجيش المصري تخوف من عواقب هذه التقارير، فنفى التورط الإسرائيلي في حادث سيناء في بيان نشره على صفحته في الفيس بوك، وذلك بعد ظهر التاسع من آب/أغسطس 2013، بعد ساعات من التقارير التي أفادت بوقوع الهجوم الإسرائيلي بطائرة بدون طيار، ولإبراز هذه الحساسية، وبعد وقوع التفجيرات بوقت قصير، تم قطع خدمة الهاتف المحمول في شبه جزيرة سيناء -من قبل الجيش على أرجح تقدير -للحد من حدوث المزيد من تناقل التقارير غير

---

[1] "كيف يمكن للهجوم الإسرائيلي بطائرة بدون طيار في سيناء أن يأتي بنتائج عكسية"، مقال منشور بمعهد واشنطن لديفيد شينكر زميل أوفزين ومدير برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن، تاريخ النشر: الأربعاء 13/ 8/ 2014

الإيجابية التي تروي القصة[1].

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي خاصة الدول التي تدعم إسرائيل قد ترى أن في ذلك خطوة إيجابية طال انتظارها إلا أن كل الشواهد تؤكد أن الانتهاكات التي يرتكبها الجيش بشكل مستمر في حق المدنيين في سيناء، بالإضافة إلى السماح لإسرائيل بالقيام بعمليات عسكرية على أرض سيناء تتحول بغير قصد إلى مبرر كاف للكثير من سكان سيناء إلى الانضمام إلى صفوف المسلحين ومن ثم تشكيل تهديد حقيقي بعد أن كانت أعدادهم وتواجدهم في أقل مستوياته.

[1] المصدر السابق

4 انتهاكات حقوق الإنسان في سيناء:

بدا واضحا أن السلطات المصرية قد اختارت النهج الأمني البحت في التعامل مع كل التهديدات التي تمس النظام الحاكم مهما كانت الخسائر كما جاء على لسان مسؤولين في الدولة فمنذ الثالث من يوليو2013 خرج العديد من المعارضين للنظام في تظاهرات رافضة للانقلاب في مختلف أنحاء الجمهورية ومن بين تلك المحافظات خرج معارضون سيناويين منددين بالانقلاب العسكري وكان من الواضح أنه على الرغم من توافر قاعدة جماهيرية في ذلك الوقت تؤيد فعل الجيش إلا أن قطاعا واسعا من المصريين أيضا كان رافضا بشدة.

استخدام القوة المفرطة في مواجهة التظاهرات المعارضة في سيناء مع حملة إعلامية ممنهجة لشيطنة المعارضين وخلق خصم وهمي للدولة وهو "الإرهاب في سيناء" واستغلال عمليات محدودة الأثر في أماكن متفرقة ومن ثم إلصاقه بالقوى السياسية المعارضة ثم التسوية بين أصحاب الرأي المعارض للسلطات وحاملي السلاح.

وبعد ذلك تم توسيع دائرة الاستهداف من قبل قوات الأمن المصرية لتشمل أهالي أبرياء في سيناء دون أي مبرر دون أن يكون لهم انتماء سياسي أو فكر معارض أو حتى مطلب اقتصادي وفق ما سيتم تناوله في النقاط التالية.

4 انتهاكات حقوق الإنسان في سيناء

أ القتل خارج إطار القانون

خلال الفترة منذ الثالث من يوليو 2013 وحتى 31يناير2015 ووفق عملية رصد كمي للتصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة أُعلن رسميا عن مقتل 618 شخصاً وصفتهم بيانات الجيش بالإرهاب وذكر الجيش أنهم قتلوا أثناء عمليات اشتباك مسلح مع الجيش، كما أُعلن عن مقتل 115 شخصاً بصورة عشوائية أثناء الاشتباكات التي دارت بين الجيش ومسلحين [1].

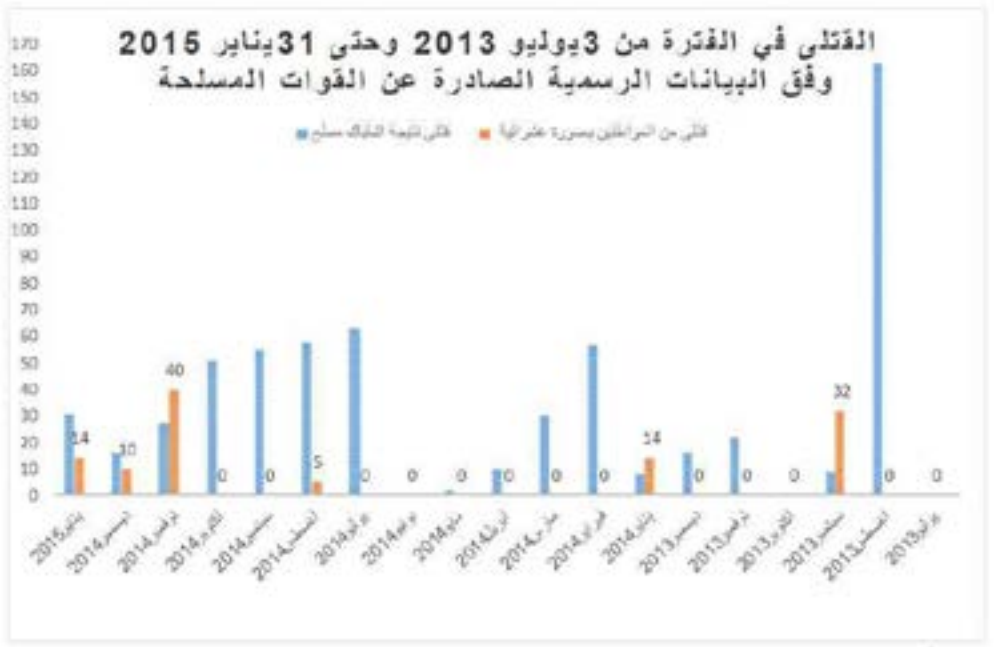

[1] عملية رصد كمي للتصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الفترة من الثالث من يوليو 2013 وحتى 31 يناير 2015

لكن الواضح أن أعداد القتلى جراء عمليات الجيش الأمنية تفوق هذا العدد بكثير، حيث تؤكد الشهادات تعرض مواطنون للقتل إما بالإستهداف العشوائي في الكمائن، أو التصفية الجسدية خارج إطار القانون بعد الإعتقال من قبل قوات الجيش، أو جراء القصف العشوائي دون سابق إنذار لمنازل مواطنين دون تحذيرات مسبقة [1].

بتاريخ 8 نوفمبر 2014 أعلن المتحدث الأعلى للقوات المسلحة عن تمكن قوات الجيش من اعتقال مواطن سيناوي يدعى . عمار يوسف زريعي سليم سلمي مواليد 1 مارس 1986 وبذات التاريخ نقلت ذات البيان خمس صحف مصرية على الأقل [2] ، ثم تم تعريضه للاختفاء القسري دون أن تتمكن أسرته من التعرف على مقر احتجازه أو تتمكن من التواصل معه لتفاجأ بعد أيام بتاريخ 14 نوفمبر2014 بجثته ملقاه في إحدى شوارع الشيخ زويد مقتولا بالرصاص الحي.

[1] لا يوجد مصدر رسمي أو غير رسمي في سيناء لرصد أعداد القتلى خلاف التصريحات الرسمية المرصودة في التقرير.

[2] تم نشر خبر اعتقاله على الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري للقوات المسلحة وجرائد الأهرام واليوم السابع والدستور والبوابة نيوز والوطن، تاريخ النشر: السبت، 8 /11 /2014

مديرية امن شمال سيناء
قسم شرطة الشيخ زويد

السيد الدكتور/ مدير مصلحة الشئون الاجتماعية

تحية طيبة وبعد

قررت النيابة العامة في المحضر رقم [illegible] الشيخ زويد التصريح بدفن
جثة المتوفى الى رحمة الله تعالى محمد [illegible]
رجاء عمل اللازم والتصريح بالدفن لتقرر النيابة العامة
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

تحريرا في [illegible]

المصلحة الرسمية للمتحدث العسكري للقوات المسلحة
Like Page
المسلحة
November 6, 2014

في إطار توصيات المجلس الأعلى لقوات المسلحة المنعقد يوم 25 أكتوبر 2014 برئاسة السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى لقوات المسلحة وفي صدق حلفائها على خطة القوات المسلحة لمجابهة الإرهاب في سيناء وفي الإتجاهات الإستراتيجية الأخرى لتدويل وتنفيذاً لقرارات اللجنة المشتركة من القوات المسلحة وكيلة الشرطة المدنية برئاسة الفريق أول / صدقي صبحي القائد العام لقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي واللواء/ محمد إبراهيم وزير الداخلية والفريق / محمود حجازي رئيس أركان حرب القوات المسلحة وقادة الأفرع الرئيسية وكبار قادة القوات المسلحة وكيلة الشرطة المدنية لتنسيق جهود وسبل مكافحة الإرهاب في كل ربوع الجمهورية وخاصة في سيناء..تمكنت عناصر القوات المسلحة خلال الفترة من 27 / 10 – 7 / 11 / 2014 من تنفيذ عدد من العمليات الناجحة ضد البؤر الإرهابية بمحافظات (شمال سيناء – الإسماعيلية – دمياط – الدقهلية) والتي أسفرت عن النتائج الآتية :

أ - مقتل عدد (19) فرد من العناصر الإرهابية نتيجة اشتباك إطلاق النار مع القوات أثناء تنفيذ العمليات [من بينهم المدعو / سعد محمود حمار حسين – المدعو / مبارك إسماعيل مبارك – المدعو / فايز معاطيس فواس ، وهم من العناصر الإرهابية شديدة الخطورة والتي شاركت في تنفيذ تلك هجمات على كمائن القوات المسلحة وزرع العبوات الناسفة].

ب- ضبط عدد (249) فرد من العناصر الإرهابية / الإجرامية [من بينهم المدعو / خميس عتيق إدام (يقوم بإصلاح وصيانة العربات الخاصة العناصر الإرهابية) – المدعو / محمد سنجق عبد الرازق (يقوم بتموين القوات) – المدعو / أشرف موسى إبراهيم الزرعي والمدعو / فارس نايف سالم فضاح (من عناصر تنظيم أنصار بيت المقدس الإرهابي) – المدعو / عبد الستار سالم عطل حمدان والمدعو / عماد يوسف زيدان سنجق الحدادين (عناصر إرهابية شديدة الخطورة تعتنق الفكر الجهادي التكفيري)].

كما أفاد أحد الصحفيين المقيمين بسيناء أن قوات من الجيش المصري قامت بإطلاق النيران على سيارة أجرة كانت تسير على طريق قرية المهدية جنوب مدينة رفح شمال سيناء، مما أسفر عن مقتل امرأة تدعى أمل مرضي أبو فريح من عائلة فريح وطفلها الرضيع حرقا، وإصابة زوجها ونجلها الآخر صاحب الثلاث سنوات بحروق بالغة في جسديهما.

صور للسيارة المحترقة وجثث الضحايا المتفحمة وأحد المصابين

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات القتل التي يقوم بها الجيش لا تخضع للمراقبة القانونية من أي جهة أو لتحقيق معلن للوقوف على حقيقة مشروعية ما يقوم به، كما تؤكد الشهادات فقدان أي فرصة للأهالي للانتصاف القانوني أو الإبلاغ عن مقتل ذووهم جراء عمليات الجيش الأمنية في سيناء أو بالتصفية المباشرة من قبل الجيش بعد الاعتقال.

4 انتهاكات حقوق الإنسان في سيناء

ب تعريض المواطنين للاختفاء القسري

كسائر الانتهاكات في سيناء لم تتمكن أي جهة رسمية أو غير رسمية الوقوف على حصر كمي لمن تم تعريضهم للاختفاء القسري من قبل قوات الأمن المصرية إلا أن شهادات المحامين في سيناء تتحدث عن تعريض أغلب من يتم اعتقالهم لعمليات اختفاء قسري تزيد عن الشهر، لتنتهي بتصفيتهم وإلقائهم في شوارع سيناء أو العرض على محاكمات عسكرية وفي حالات أخرى إطلاق سراح المعتقلين بعد أشهر دون التحقيق معهم أو توجيه تهمة لهم.

أحمد حسين محمد عودة 16 عام (قاصر) تم اعتقاله بتاريخ 3 فبراير 2014 من منزله بقرية الخروبة بالشيخ زويد من قبل قوات من الجيش المصري ومعه 16 آخرين، واقتادتهم جميعاً إلى الكتيبة 101 التابعة للجيش ومنذ ذلك التاريخ لم يجل مصيره ولم تتمكن أسرته من التواصل معه كما لم تفلح كل الاستغاثات والمناشدات والطلبات التي تقدمت بها الأسرة إلى مختلف الجهات لإجلاء مصيره.

ويتحدث أحد الشهود حول تعريض شقيقه للاختفاء القسري قائلا" بتاريخ 26 نوفمبر 2013 بعد منتصف الليل تم اعتقال شقيقي -من منزل العائلة بقرية (ـــ) وأخبرتنا القوات أنه متهما بالتستر على إرهابيين والاشتراك مع آخرين في كتابة عبارات تحريضية ضد الجيش والشرطة على الجدران، وبعدها تعرض للاختفاء القسري لمدة 6 أشهر وعشرون يوماً ثم أفرج عنه دون أن يعرض على النيابة أو توجه له تهمة رسمية، لنعرف بعد الإفراج عنه أنه كان محتجزا بسجن العازولي بمعسكر الجلاء في الإسماعيلية مع مئات المعتقلين وتحد عن تعرضه للضرب والتعذيب والصعق بالكهرباء بشكل يومي حتى تم إطلاق سراحه دون أن توجه له تهمة واحدة أو يُعرض على أي جهة قضائية".

وفي شهادة أخرى يقول الشاهد" بتاريخ 12 أكتوبر 2014 تم اقتحام منزل العائلة من قبل قوات من الجيش المصري واعتقلوا والدي (ـــ، محاسب) وعمي (ـــ، موظف حكومي)، وتم تعريضهم للاختفاء القسري لمدة 30 يوماً دون أن يُسمح لنا أن نتواصل معهم أو نعرف مصيرهم وكنا نخشى تعرضهم للتصفية كما يحدث مع العشرات لكن لم تكن هناك أي جهة في مصر تتعاون معنا أو تتخذ أي إجراء لإجلاء مصيرهم، ومن حسن الحظ تم عرضهم على النيابة بعد اتهامهم بالإرهاب واقتحام أحد أقسام شرطة سيناء .

4 انتهاكات حقوق الإنسان في سيناء

ت الاعتقال التعسفي

خلال الفترة منذ الثالث من يوليو 2013 وحتى 31يناير 2015 ووفق عملية رصد كمي للتصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة تم الإعلان رسميا عن اعتقال 1906 شخصاً من المطلوبين أمنياً والذين صدر في حقهم أوامر ضبط وإحضار على صفحة المتحدث العسكري للقوات المسلحة، كما أعلن عن اعتقال 793 شخصاً تحت دعوى الاشتباه دون أن تصدر في حقهم أوامر ضبط وإحضار.[1]

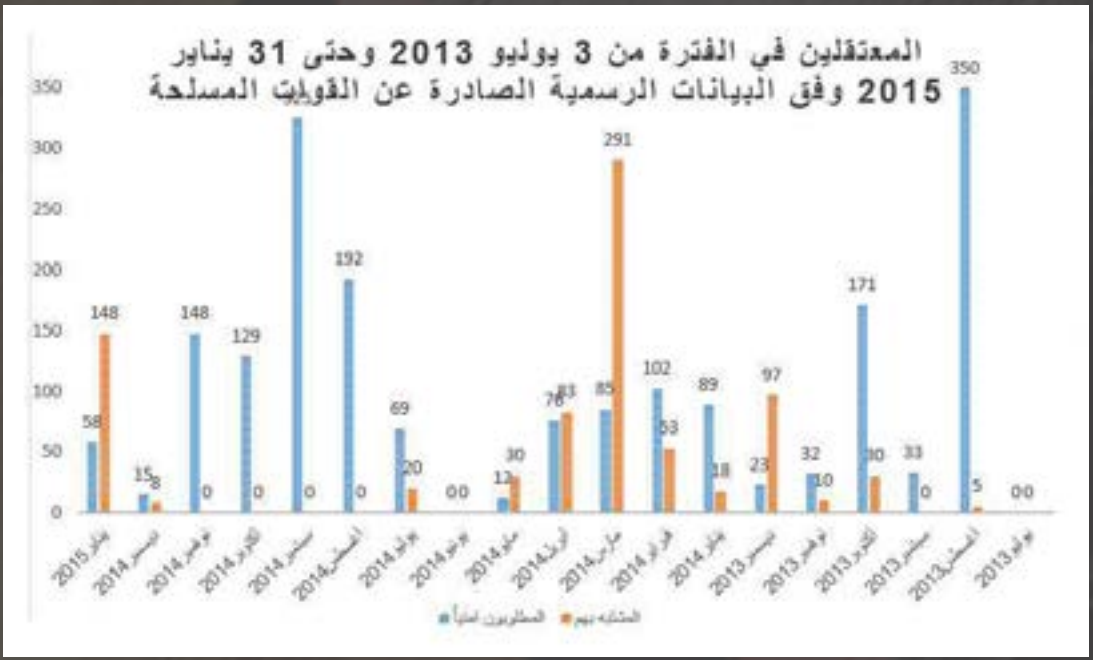

[1] عملية رصد كمي للتصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الفترة من الثالث من يوليو 2013 وحتى 31 يناير 2015

وتم اتهام كل هؤلاء الأفراد بالإرهاب وسط ادعاءات أمنية بتحقيق نصر عسكري على الإرهابيين والخارجين على القانون رغم تخلل تلك المزاعم أشياء لا تتسم بالمعقولية، فعلى سبيل المثال بتاريخ 8 يناير 2014 وفق تصريح رسمي تم الإعلان عن اعتقال طفل لم يتجاوز 12 عاماً يدعى أيوب موسى عياد واتهامه بأنه عضو في خلية إرهابية وأنه يُراقب دوريات القوات المسلحة الثابتة والمتحركة تمهيدا لاستهدافها لاحقا من قبل المسلحين [1].

وخلت التصريحات الرسمية من إعلان نتائج تحقيقات يمكن الاطمئنان معها إلى صحة نسبة هذه الاتهامات إلى هؤلاء الأشخاص وهل تحارب الدولة جماعات مسلحة بالفعل وتحقق تقدما عليها أم تصنع نصرا مزيفا تسوقه للإعلام على حساب أبرياء.

ويفيد أحد الصحفيين أن كافة مواطنين سيناء عرضة لعمليات الاعتقال العشوائي في الكمائن دون مبرر، كما أكد شاهد عيان أن مرشدين سريين للجيش من أبناء قبائل سيناء يقومون بالإبلاغ عن أشخاص بناء على خلافات شخصية معهم.

---

[1] الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري للقوات المسلحة المصرية – التاريخ 8 يناير 2014

ويذكر أحد شهود العيان حول اعتقال والده أنه "بتاريخ 5 سبتمبر 2013 تم اعتقال والدي من أحد الكمائن بمدينة الإسماعيلية لمجرد الاشتباه فيه دون أي مبرر، واقتيد إلى أحد معسكرات الجيش هناك ومنه إلى معسكر الجلاء (العازولي) وهناك تعرض للضرب والتعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله وذلك ليعترف بالاشتراك في إحراق أحد أقسام الشرطة، ولم نستطع أن نتواصل معه أو نعلم أي شيء عن مصيره لمدة 35 يوماً، بعد عرضه على النيابة وتوجيه تهمة قتل أحد المجندين".

4 انتهاكات حقوق الإنسان في سيناء

ث التهجير القسري وهدم المنازل وتجريف المزارع

بتاريخ 29 /10/ 2014 أصدر رئيس الحكومة المصرية قراراً بعزل المنطقة الحدودية لمدينة رفح في الاتجاه الشمالي الشرقي لمحافظة شمال سيناء ونص القرار على أنه " في حال امتناع أي مقيم في المنطقة عن الإخلاء بالطريق الودي، يتم الاستيلاء جبرا على ما يملكه أو يحوزه أو يضع يده عليه من عقارات أو منقولات"[1]، وبالفعل قامت أجهزة الأمن المصرية بالبدء في تنفيذ القرار بعد ساعات وشملت المرحلة الأولى للقرار تهجير السكان على مساحة 500 متر تحوي 802 منزلا يقطن بها 1156 أسرة [2].

---

[1] قرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم 1957 لسنة 2014 بتاريخ 29 /10/ 2014.

[2] تصريح محافظ شمال سيناء المنشور على العديد من وسائل الإعلام بتاريخ 28 /10/ 2014 جريدة المصري اليوم المصرية.

ثم بدأت قوات الجيش المصري بتاريخ 09 /01 /2015 المرحلة الثانية من عملية هدم وإزالة المنازل في مدينة رفح لإقامة المنطقة العازلة على الحدود المصرية مع قطاع غزة، والتي يصل عرضها لنحو 500 متر أخرى تحوي نحو 1220 منزلا يقطنها 2050 أسرةليصل عدد المنازل التم تم هدمها وفقا لهذا القرار 2022 منزلا يقطن بها 3206 أسرة [1].

وأعلنت السلطات المصرية أنها ستوفر للمُهَجرّين تعويضا مؤقتا لاستئجار مساكن قدره 300 جنيه (45 دولار تقريبا) شهريا ولمدة ثلاثة أشهر، كما قررت أنها ستعوض الأسر بمنازل أو أراض للبناء عليها وصرف تعويضات عادلة للمُهّجرين في حين أفادت شهادات أحد الصحفيين أن من تم تهجيرهم في المرحلة الثانية لم يصرف لهم تلك التعويضات حتى الآن مع عدم كفاية المقابل الذي قررته الحكومة بدلا للسكن.

وعلى الرغم من فداحة أثر قرار التهجير على سكان الشريط الحدودي إلا أن السلطات المصرية ماضية فيها دون توقف، فقد أعلن محافظ شمال سيناء أن هناك خطة لإزالة مدينة رفح بالكامل [2] ،والبالغ مساحتها وفق الموقع الرسمي لوزارة الدولة للتنمية

---

[1] نقلا عن مصدر أمني لجريدة اليوم السابع المصرية، الجمعة 9 /1 /2015

[2] تصريح لمحافظ شمال سيناء إلى قناة بي بي سي الفضائية بتاريخ 8 /1 /2015

الإدارية 633 كم2، وهي المساحة التي يقطن بها 75042 نسمة[1].

الأمر لم يتوقف عند القرار الحكومي بهدم تلك المنازل الواقعة على الشريط الحدودي فخلال الفترة منذ الثالث من يوليو 2013 وحتى 31يناير 2015 ووفق عملية رصد كمي للتصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة تم الإعلان رسميا عن هدم وحرق 169 منزلاً و1457عشة في أماكن متفرقة من شمال سيناء لا تدخل ضمن القرار الحكومي[2].

كما تم الإعلان عن تجريف 105 مزرعة للزيتون، ومساحة 132 قيراط زراعي (23.1 دونم)، كما تم إحراق عدد 545 سيارة، وعدد 1111 دراجة بخارية.

وهي خسائر فادحة بالنسبة لمجتمع يعاني من الفقر والتهميش كالمجتمع السيناوي وتحدثت الشهادات عن عمليات هدم للمنازل تفوق العدد المُعلن عنه رسميا وأكدوا أن هذه المنازل لا تشملها التعويضات الحكومية، كما تحدثت الشهادات عن تضرر مئات المنازل واضطرار سكانها إلى هجرها نتيجة قرب منازلهم من المنطقة التي يشملها القرار الحكومي والتي يتم هدمها نسفا.

---

[1] الموقف الرسمي لمحافظة شمال سيناء التابع لوزارة الدولة للتنمية الإدارية

[2] عملية رصد كمي للتصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في الفترة منذ الثالث من يوليو 2013 وحتى 31يناير 2015

يتحدث أحد الصحفيين المقيمين في مدينة رفح أنه " نتيجة للتعامل الأمني في سيناء خُلقت أزمة جديدة وهي أزمة المهجرين دون بدائل حيث أن الجيش قام باجتياح مناطق سكنية وتدمير منازل وممتلكات ومحال تجارية وتجريف مزارع بإنذارات مسبقة أو بدون، وفي كلتا الحالتين لا يتم تعويض أصحابها عن أي تلف حل بها.

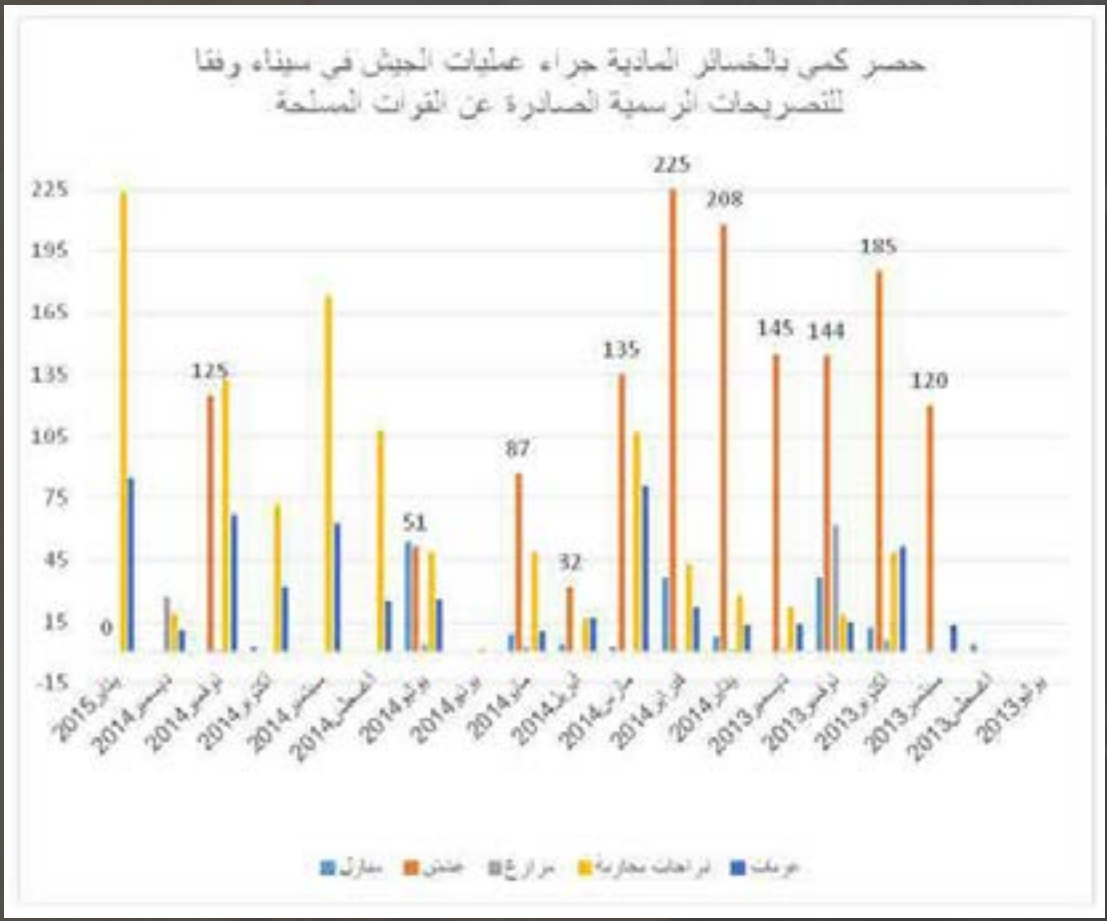

فالجيش يقوم بإنذار الأهالي في المباني الموجودة بالقرب من الطرق بإخلائها خلال ساعات إذا وقع أي انفجار هناك أو كُشف عن وجود عبوة ناسفة دون أن يقوم الأهالي بإبلاغ السلطات، إضافة إلى حالات الهدم دون سابق إنذار والتي تتم أثناء المداهمات الأمنية التي تكون عادة مصحوبة بطائرات للقصف الجوي، وهو قصف أعمى لا يختار خصمه فقد أصاب مباني حكومية خدمية، كما حدث في الوحدات الصحية بقرية اللفيتات وقرية المقاطعة وبعض المدارس كالمعهد الأزهري بالجورة والمعهد الأزهري بمنطقة حق الحصان ومدرسة المقاطعة".

وفي شهادة أحد أهالي سيناء وأحد الذين تم هدم منازل مملوكة له خارج نطاق القرار الحكومي يقول فيها " بتاريخ 29 يناير 2015 تم إمهال سكان قرية الوفاق بالعريش يومان فقط لإخلاء منازلهم، بحجة حاجة الجيش إلى إقامة وحدة عسكرية في تلك المنطقة لتطهيرها من بعض المسلحين الذين زعم الجيش أنهم يختبئون بها، فتم هدم 55 منزلاً، بالإضافة إلى تجريف 7 أفدنة خوخ وحرق 70 شجرة زيتون وتدمير 5 خزانات مياه أرضية مملوكين لي دون تعويضي بأي مقابل"

4 انتهاكات حقوق الإنسان في سيناء

ج. حظر التجوال

كانت سيناء هي صاحبة الحظ الأوفر من قرارات العسكرة وحظر التجوال في مصر فبتاريخ 14 أغسطس 2013 قرر رئيس مجلس الوزراء إعلان حالة الطوارئ وحظر التجوال في نطاق محافظتي شمال وجنوب سيناء وتسع محافظات أخرى [1].

ثم بتاريخ 12 سبتمبر 2013 قرر الرئيس المؤقت مد إعلان حالة الطوارئ لشهرين في محافظتي شمال وجنوب سيناء ضمن جميع محافظات الجمهورية بموجب القرار رقم 532 لسنة 2013 [2].

وبتاريخ 24 أكتوبر 2014 صدر قرار رئاسي رقم 366 لسنة 2014 بإعلان حالة الطوارئ في المنطقة المحددة شرقًا من تل رفح مارًا بخط الحدود الدولية وحتى العوجة، وغربًا من غرب العريش وحتى جبل الحلال [3]، والذي تقرر مده لمدة ثلاثة أشهر أخرى بتاريخ 25 يناير 2015 بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 142 لسنة 2015 وتقرر حظر التجوال خلال الفترة المذكورة يوميا من الساعة السابعة مساء وحتى الساعة السادسة صباحا [4].

---

[1] جريدة الوقائع المصرية-الجريدة الرسمية بتاريخ 15 أغسطس 2013

[2] جريدة الأهرام المصرية بتاريخ 12/ 9/ 2013

[3] جريدة الوقائع المصرية-الجريدة الرسمية بتاريخ 14/ 10/ 2014

[4] جريدة الوقائع المصرية-الجريدة الرسمية بتاريخ 25/ 1/ 2015

وإلى جانب القرارات الرسمية بحظر التجوال عن سيناء أو بعض مدنها أفادت بعض الشهادات عن قيام الجيش بعمليات حظر للتجوال بطريقة إجبارية غير رسمية في مدن أخرى بسيناء، حيث يأمر الجيش المواطنين أن يلتزموا منازلهم دون مبرر ويقومون بإطلاق النار على أي شيء متحرك.

ويعاني أهل سيناء من عمليات حظر التجوال والتي لا يستثنى منها حتى سيارات الإسعاف في مقطع فيديو مصور تم نشره على موقع سيناء 24 لمقابلة تم إجرائها مع أحد المسعفين التابعين لوزارة الصحة والذي تحدث فيها عن معاناة المسعفين داخل سيناء والتضييق الأمني على حركة سيارات الإسعاف، وتعرض السائقين والمسعفين لمخاطر نتيجة الطلقات العشوائية الصادرة من قوات الجيش تجاههم [1].

[1] رابط المقابلة الصحفية https://www.youtube.com/watch?v=UlD5VRemRxo

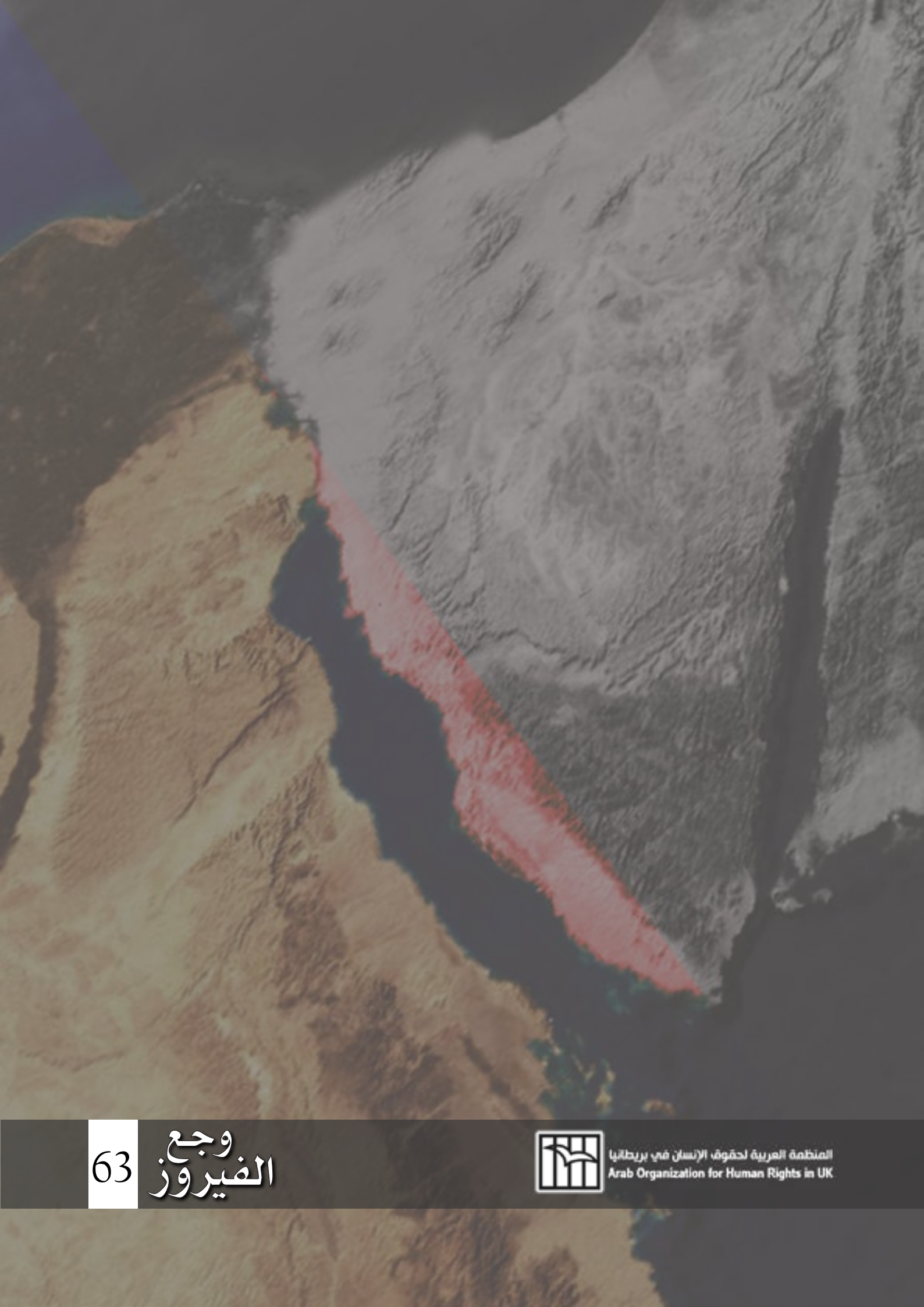

63 وجع الفيروز

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

الإطار القانوني

64 وجع الفيروز

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

على الرغم من الاختلاف في تحديد طبيعة العمليات العسكرية في سيناء وأهدافها إلا أن العديد من ممارسات الجيش في سيناء لا يمكن تبريرها في أي إطار قانوني أو أخلاقي إلا أنه وحتى في إطار الحرب أو النزاعات المسلحة الداخلية يوجب القانون الدولي الإنساني على الجيش الالتزام بثلاثة مبادئ رئيسة[1]:

أ-التمييز: حيث يتعين على جميع الأطراف التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين، ويشكل أي هجوم متعمد على المدنيين أو المباني المدنية من قبيل المنازل أو المرافق الطبية أو المدارس أو المباني الحكومية جريمة حرب (شريطة ألا تكون تلك المباني قد تم الاستحواذ عليها لاستخدامها لأغراض عسكرية). وفي حال الشك في هوية الهدف ما بين مدني أو عسكري، فيتعين الافتراض حكماً حينها بأن الهدف هو هدف مدني.

ب-التناسب: يجب ألا تكون الخسائر في صفوف المدنيين والأضرار التي تلحق بالمباني المدنية مفرطة أو مبالغ بها نسبةً إلى المكاسب العسكرية المتوقع تحقيقها.

[1] تقرير لمنظمة العفو الدولية حول النزاعات المسلحة

ت-اتخاذ الاحتياطات: يتعين على جميع الأطراف اتخاذ احتياطات من أجل حماية المدنيين. وتتضمن تلك الاحتياطات ما يلي:

-الأخذ في الاعتبار توقيت الهجوم من أجل تقليص حجم الإصابات في صفوف المدنيين
-التأكد ما أمكن من توجيه تحذيرات مسبقة للمدنيين قبيل شن الهجوم
-وقف الهجوم إذا اتضح أن الهدف مدني أو أن الأثر على المدنيين سوف يكون غير متناسب والمكاسب المتوقعة.
-إذا تعذّر تصويب الذخائر من قبيل قذائف المدفعية أو الهاون بدقة، فينبغي تجنب استخدامها ضد هدف عسكري يقع في منطقة سكنية كثيفة السكان [1].

وقد ثبت أن الجيش في عملياته العسكرية يستخف تماما بحياة المدنيين ودائرة الاستهداف مفتوحة وتقوم آلياته بعمليات قصف عشوائية لمنازل المواطنين دون سابق تحذير كما سبق في الشهادات وبصورة أوقعت مدنيين إلى جانب الاستهداف المباشر لمعتقلين بالتصفية خارج إطار القانون.

[1] المصدر السابق

كما تشكل عمليات هدم المنازل انتهاكا للبنود الأساسية في القانون الدولي التي تحمي حقوق الفرد في كافة الظروف، مثل حق الفرد في عدم تجريده من ملكيته بشكل تعسفي [1]، وعدم تعريضه للتدخل التعسفي في خصوصيته وعائلته وبيته ومراسلاته [2].

إضافةً إلى ذلك فإن سياسة هدم المنازل تشكل نوعا من العقاب الجماعي للمواطنين ويعتبر مخالفة جسيمة لنص المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تحرم تدمير الممتلكات أيا كانت ثابتة أو منقولة.

وتتعلل السلطات المصرية بشكل مستمر أنها تخوض حربا مفتوحة ضد الإرهاب ومن الطبيعي أن يسقط ضحايا من الأبرياء في كل حرب وهو ادعاء في غير محله ولو صح لكن أيضا انتهاكا للقوانين الدولية ويشكل المضي فيه جريمة حرب تستوجب المسائلة فالأضرار التي يخلفها الجيش مهولة كما ذُكر وتزداد كل يوم مع مضي السلطات في ذات النهج في ظل حرمان الضحايا من أي فرصة للانتصاف القانوني.

---

[1] المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

[2] المادة 12 من الإعلان العاملي لحقوق الإنسان

فقد نصت القوانين الدولية صراحة أنه في جميع الأحوال
. لا يجوز استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد إلا عندما يتعذر تماما تجنبها من أجل حماية الأرواح، وبعد توجيه تحذير واضح بعزمهم على استخدام الأسلحة النارية وإعطاء وقت كاف للاستجابة للتحذير وقررت تلك القوانين عدم جواز التذرع بالظروف الاستثنائية مثل حالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي طوارئ عامة أخرى لتبرير أي انحراف عن تلك المبادئ [1].

تجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب تقّر صراحة بأن مكافحة الإرهاب يجب أن تكون متسقة مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي ويشمل ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان حتى تؤتي ثمارها [2].

---

[1] المؤتمر الثامن لمنع الجريمة المنعقد في هافانا بكوبا في سبتمبر 1990 . المبادئ الأساسية لاستخدام الأسلحة النارية مادة 8،9

[2] تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان بشأن حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية في سياق مكافحة الإرهاب في تاريخ 17 ديسمبر 2012 ص 13

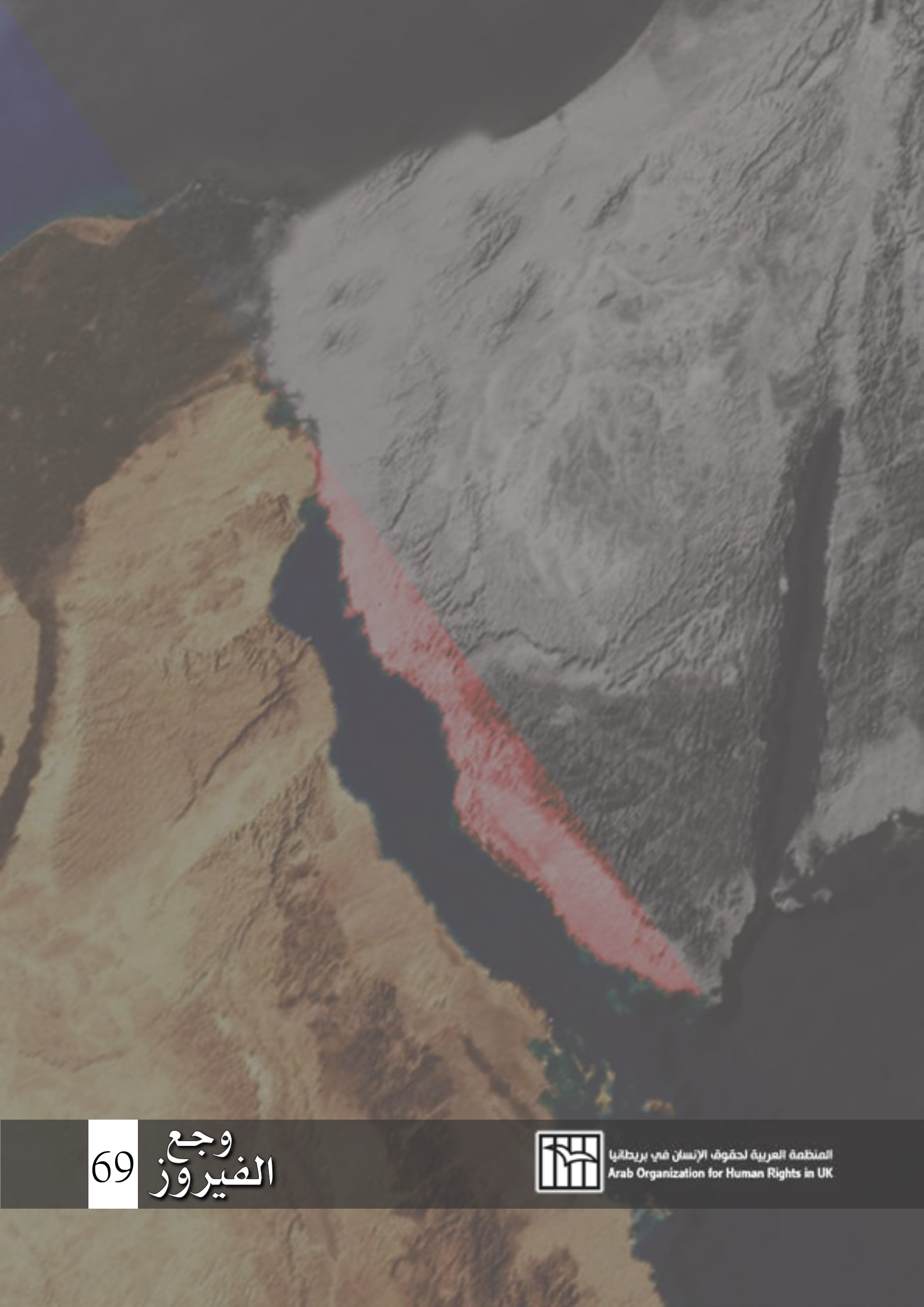

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

الخلاصة والتوصيات

70 وجع الفيروز

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organization for Human Rights in UK

الخلاصة والتوصيات

السلطات المصرية تتجاوز حدود هدف تحقيق الأمن في سيناء وبسط سيطرة الدولة إلى التنكيل بكل سكان سيناء دون تمييز، وترتكب جرائم في سيناء ترقى إلى مستوى جريمة حرب وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 وهي ماضية في نهجها الدموي في ظل دعم دولي يُغلِّب المصالح السياسية الضيقة والممتثلة في توطيد العلاقات المصرية الإسرائيلية على احترام حقوق الإنسان ومصلحة المواطنين المصريين في سيناء.

لا شك أن الإرهاب في سيناء يشكل تهديدا على الدولة المصرية والمنطقة ومن واجب الدولة وحقها أن تعمل على مكافحته، إلا أن ذلك لا يبرر بحال من الأحوال تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تُرتكب في سيناء كون مواجهة الإرهاب يسهل بوسائل أقل فتكاً من القوة المفرطة والحرب النظامية الموجودة حاليا.

تشير كافة الدلائل أن استمرار الأضرار الجانبية للعمليات الأمنية المسلحة سوف يزيد من جموح سكان سيناء الذين يعانون من ظلم اجتماعي وأمني إضافة إلى فشل البنية التحتية ونقص الخدمات، والذي من الطبيعي أن يزيد مساحة التعاطف مع المسلحين ويوفر لهم حاضنة مجتمعية كبيرة

ينبغي على المجتمع الدولي والمسؤولين المصريين إدراك الخطر الداهم الذي يتشكل في سيناء والحالة الثأرية التي تتصاعد دون توقف في ظل الزيادة اليومية في أعداد الضحايا من المواطنين، في ظل توفير السلطات المصرية حماية كاملة لمرتكبي تلك الجرائم وتعزيز سياسة الإفلات من العقاب، وفي المقابل حرمان كامل من حماية القانون لسكان سيناء.

إن مسألة حماية حقوق الإنسان وضمان احترام سيادة القانون تسهم في حد ذاتها في مكافحة الإرهاب، بطرق منها تهيئة مناخ من الثقة بين الدول والأشخاص التابعين لولايتها، وبالمقابل يمكن لانتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاك الإجراءات القانونية الواجبة والحق في محاكمة عادلة في سياق مكافحة الإرهاب أن يأتي بعكس النتيجة المرجوة لأنه يُسهم في تهيئة الظروف المفضية إلى انتشار الإرهاب.